الأمم المتحدة

A/C.3/78/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
23 January 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم 2020، الساعة

الرئيس: السيد مارشيك ..... (النمسا)

وبعد ذلك: السيد غرونوالد (نائب الرئيس) ..... (سلوفاكيا)

المحتويات

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20535 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:05

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)* (A/78/198)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)* (A/78/40 و A/78/44 و A/78/48 و A/78/55 و A/78/56 و A/78/240 و A/78/263 و A/78/271 و A/78/281 و A/78/324 و A/78/354)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/78/125 و A/78/131 و A/78/136 و A/78/155 و A/78/160 و A/78/161 و A/78/166 و A/78/167 و A/78/168 و A/78/169 و A/78/171 و A/78/172 و A/78/173 و A/78/174 و A/78/175 و A/78/176 و A/78/179 و A/78/180 و A/78/181 و A/78/182 و A/78/185 و A/78/192 و A/78/195 و A/78/196 و A/78/202 و A/78/203 و A/78/207 و A/78/213 و A/78/226 و A/78/227 و A/78/241 و A/78/242 و A/78/243 و A/78/245 و A/78/246 و A/78/253 و A/78/254 و A/78/255 و A/78/260 و A/78/262 و A/78/269 و A/78/270 و A/78/272 و A/78/282 و A/78/288 و A/78/289 و A/78/298 و A/78/306 و A/78/310 و A/78/311 و A/78/347 و A/78/364 و A/78/520)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/78/54 و A/78/204 و A/78/212 و A/78/223 و A/78/244 و A/78/278 و A/78/297 و A/78/299 و A/78/316 و A/78/326 و A/78/327 و A/78/338 و A/78/340 و A/78/358 و A/78/375 و A/78/511 و A/78/526 و A/78/527 و A/78/540)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)* (A/78/36)

1 - **السيدة نوروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن رؤساء دول وحكومات الحركة أكدوا في مؤتمر قمتها المعقود في عام 2019 أن جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، هي حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف أو التجزئة ومترابطة ومتشابكة. وينبغي تناول مسائل حقوق الإنسان من خلال حوار بنّاء غير قائم على المواجهة وغير مسيَّس ولا انتقائي على نحو عادل ومتكافئ، مع التزام الموضوعية واحترام السيادة الوطنية للدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومراعاة مبادئ الحياد وعدم الانتقائية والشفافية بوصفها مبادئ توجيهية، تمشياً مع الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

2 - ومضت تقول إن حركة بلدان عدم الانحياز تدين إدانة قاطعة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن الحالات والأعمال أو الأنشطة العنيفة التي تخلّ بالتمتع الكامل بهذه الحقوق والحريات. وأفادت بأن الدول الأعضاء في الحركة تشدد على دور مجلس حقوق الإنسان في النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان في سياق الاستعراض الدوري الشامل على أساس التعاون والحوار البناء. وتعرب هذه الدول أيضاً عن قلقها العميق إزاء استمرار وانتشار ممارسة الانتقائية في اعتماد قرارات خاصة ببلدان بعينها في اللجنة الثالثة وفي مجلس حقوق الإنسان. فهذه الممارسة تستغل حقوق الإنسان لأغراض سياسية وتنتهك مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وتقوض التعاون، وهو أمر أساسي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا على نحو فعال. ومن الضروري تحقيق مزيد من الاتساق والتكامل بين عمل اللجنة الثالثة وعمل مجلس حقوق الإنسان، لتجنب الازدواجية أو التداخل في أنشطتهما وإنشاء علاقة عمل بنّاءة بينهما في معالجة حالات حقوق الإنسان.

3 - وأضافت قائلة إن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية التعاون الحكومية الدولية الرئيسية المعنية باستعراض مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بمشاركة كاملة من جانب البلد المعني، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجاته المتعلقة ببناء القدرات. وترفض الحركة في هذا السياق الممارسة الحالية التي يتبعها مجلس الأمن في تناول مسائل حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق الأهداف السياسية لدول معينة. ومن الأهمية بمكان ضمان تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تعاونية عملية المنحى، استنادا إلى معلومات موضوعية وموثوق بها وإلى حوار تفاعلي بمشاركة كاملة من البلدان قيد الاستعراض، وبطريقة محايدة، وشفافة، ولا انتقائية، وبناءة، وغير تصادمية وغير مسيسة.

4 - **السيد أغبيتسي** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى): عرض تقريره*، فقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحشد الموارد من أجل التنفيذ الفعال للسياسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أطلقت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023. إذ إن البلد قد اعتمد تشريعا بشأن قمع الفساد وبشأن ترميز الموارد الطبيعية وموارد الأراضي، وأطلق مبادرات تتعلق بحقوق المرأة.

5 - ومضى يقول إن نجاح العملية الانتقالية يعتمد إلى حد كبير على التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخريطة الطريق المشتركة لإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري الذي عقد في عام 2022. ويلزم بذل جهود مستمرة لمواصلة حل الجماعات المسلحة، بسبل منها التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ويتطلب نزع السلاح نشر قوات الدفاع والأمن في المناطق التي يجري فيها التسريح، وإدماج المقاتلين المؤهلين من الجماعات المسلحة في القوات النظامية، وتنفيذ برامج إعادة الإدماج الاقتصادي، بما في ذلك لصالح الأطفال الذين يغادرون الجماعات المسلحة. وحيث إن الإجراءات العسكرية لن تكون ذات فعالية تذكر في حل النزاع، من الضروري العمل على الجبهات السياسية ومن خلال الحوار لإيجاد حل دائم لعملية السلام والمصالحة.

6 - وأردف قائلا إن الحوار السياسي الحقيقي والجامع مطلوب لمعالجة التوترات السياسية المستمرة في أعقاب الاستفتاء الدستوري الذي أجري في 30 تموز/يوليه 2023 وإصدار الدستور الجديد لجمهورية أفريقيا الوسطى في 30 آب/أغسطس 2023. ويتطلب تنظيم الانتخابات المحلية المؤجلة عملية توافقية تسفر عن إجراء حوار شامل؛ والمشاركة الفعالة من المعارضة في وضع الترتيبات التقنية واللوجستية؛ والإصلاح التوافقي للسلطة الوطنية للانتخابات؛ والتعبئة القوية للمرشحات والناخبات والشباب؛ واتخاذ تدابير محددة لنقل الموارد إلى المجالس البلدية المقبلة.

7 - وتابع يقول إن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان مستمر على أيدي الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن والقوات الروسية الثنائية وحفظة السلام. وينبغي تنقيح المذكرة التي تربط الدول المساهمة بقوات ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تعزيز التدريب الأولي لحفظة السلام في بلدانهم الأصلية والتدريب المستمر لهم في الميدان؛ وتعزيز فرص القيادة والتحكم على القوات المنتشرة؛ والسماح بالاتصال الدائم بين الجنود في الميدان وعائلاتهم؛ وتحسين الظروف المعيشية للجنود؛ وجعل التحقيق مع أفراد حفظ السلام الذين ارتكبوا انتهاكات ومقاضاتهم أمرا إلزاميا ضمن إطار زمني محدد. ولا يزال الأطفال يقعون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا تزال معظم النساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع ينتظرن العدالة. ودعا الشركاء التقنيين والماليين إلى دعم الوحدة المشتركة للتدخل السريع من أجل منع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال لضمان إعادة تأهيل الضحايا من الإناث.

8 - واستطرد قائلا إن المنطقة دون الإقليمية هشة بسبب التوترات، وذلك ما أجبر السكان المدنيين على التماس اللجوء في البلدان المجاورة، معربا عن خشيته استئنافَ الأنشطة الحربية في محافظة فاكاغا. وذكر أن انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى هو العقبة الرئيسية أمام استعادة سلطة الدولة، وأنه يزيد من الاعتماد على المساعدة الإنسانية، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويحرم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من ممارسة حقوقه الديمقراطية. وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، ستحتجز سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى قريبا حسن بوبا علي، وزير الثروة الحيوانية وصحة الحيوان الحالي وكبير المنسقين السابق لجماعة مسلحة.

9 - وعلى الرغم من أن المساعدة الإنسانية لا تزال ضرورية لعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن هناك حاجة ملحة إلى وضع استراتيجية لضمان التحول التدريجي نحو التنمية. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الإنمائية، ولا سيما في تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان.

10 - **السيد نزيسيوي** (جمهورية أفريقيا الوسطى): قال إن تقرير الخبير المستقل يتناول عددا من التحديات السياسية الداخلية التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكنه يتناول أيضا التحديات المشتركة المرتبطة باحترام حقوق الإنسان. ويعكس الدستور الجديد لجمهورية أفريقيا الوسطى طموح الشعب في الدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ عليها، ويكرس حقوق الإنسان الأساسية والتمتع بجميع أشكال الحرية، ويشمل الأطر التشريعية الحديثة، مثل قانون حماية الطفل، ويتصدى للتحديات الناشئة، مثل العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وجرى الاعتراف بالتزام جمهورية أفريقيا الوسطى بمعالجة هذه القضايا في

* عمّم لاحقا بوصفه الوثيقة A/HRC/54/77.

تقرير الاتجار بالأشخاص لعام 2023، الذي نشرته وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ذكر البلد من بين البلدان التي تبذل جهودا كبيرة من أجل الامتثال للمعايير الدولية، على الرغم من التحديات التي تواجهها. ووضِعت السياسة الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة السلطات العامة والمجتمع المدني والنساء والشباب، وأُقرَّت لتصبح قانونا في 26 آب/أغسطس 2023. وهذه السياسة هي الأولى من نوعها في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتهدف إلى ضمان حقوق الإنسان المكرسة في الصكوك الوطنية والدولية، وإعمال وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وستساعد أيضا على التصدي للتحديات المرتبطة بالحالات الخارجية الضارة مثل النزاع المسلح وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ، التي تؤثر أولا وقبل كل شيء على النساء والأطفال.

11 - ومضى يقول إن اجتماع مائدة مستديرة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بدعم ومشاركة مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، لمناقشة تنفيذ التدابير القضائية لمواجهة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والخدمات المقدمة للضحايا، بما في ذلك التعويض والمعونة القانونية. وسيتم الاتفاق على خريطة طريق لتحديد الأولويات في تحسين الاستجابة لاحتياجات الضحايا، ولتوضيح دور كل جهة فاعلة في نظام العدالة الجنائية.

12 - وأردف قائلا إن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تملك الموارد اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة بسبب الجزاءات التي فرضت عليها وتؤدي إلى نتائج عكسية. وقد أوقف دعم الميزانية المقدم من الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار استراتيجية عالمية لحرمان جمهورية أفريقيا الوسطى من الموارد، وزيادة ضعفها، وتأجيج التوترات الاجتماعية والأمنية. وأعرب عن إدانة وفد بلده لاستغلال وتسييس الصناديق الدولية والأطر المتعددة الأطراف مثل عملية كيمبرلي، التي تستخدم كوسيلة لممارسة الابتزاز والهيمنة والضغوط السياسية، انتهاكا لحق جمهورية أفريقيا الوسطى في التنمية وتقرير المصير.

13 - وتابع يقول إن مجلس الأمن أبقى، منذ عام 2013، على حظر غير أخلاقي على توريد الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يحد من قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية ويقلل منها، ويمكّن الجماعات الإرهابية المسلحة من الازدهار وارتكاب المجازر وعمليات الاغتصاب ضد السكان متى شاءت، على مرأى ومسمع من قوة حفظ السلام العاجزة وغير الفعالة بسبب ولايتها غير الملائمة، وينتهك الحق الأساسي لجمهورية أفريقيا الوسطى في السلام والأمن. وكان وفد بلده يود لو أن الخبير المستقل قد تناول هذه المسائل، لتسليط الضوء على انتهاكات الحقوق المرتكبة ضد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم التوصيات المناسبة. وتحيط جمهورية أفريقيا الوسطى علما بالتوصيات الواردة في التقرير، وتؤكد من جديد استعدادها لمواصلة التعاون في التصدي للتحديات المتبقية دون تسييسها.

14 - **السيد نيمان** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن المدنيين هم أول ضحايا الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة ومجموعة فاغنر وقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق خاص إزاء انتهاكات حقوق الطفل وأعمال العنف الجنسي والجنساني التي يجري ارتكابها دون أن يخضع مقترفوها للعقاب.

15 - ومضى يقول إنه من المهم ضمان التنفيذ الفعال من جانب جميع الأطراف للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة لإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن تستمر الجهود الإقليمية وجهود الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم عملية السلام من أجل توطيد سلطة الحكومة وتعزيز الثقة في المؤسسات. وقال إن انسحاب المرتزقة الروس خطوةٌ ضرورية لتحقيق سلام دائم وتحسين الحالة الإنسانية. ويشجع الاتحاد الأوروبي جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان الحقوق المدنية والسياسية لجميع أفراد شعبها وتهيئة الظروف التي تسمح بإجراء انتخابات شاملة وشفافة ونزيهة وديمقراطية، بحيث يمكن الاستماع إلى جميع الأصوات، بما في ذلك أصوات النساء والشباب. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة أفضل السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

16 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرفض الممارسة الفاسدة المتمثلة في اعتماد قرارات انتقائية ومسيسة وأحادية الجانب بشأن حالات حقوق الإنسان الخاصة بكل بلد. فهذه القرارات لا تتسق مع مبادئ الحفاظ على الحوار القائم على الاحترام المتبادل والإنصاف وعدم التسييس بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول. وقد أظهرت سنوات من الخبرة أن اعتماد مثل هذه القرارات يكاد يكون غير فعال تماما ولا يؤدي إلا إلى

تفاقم المواجهة بين الدول. والمحرضون على هذه القرارات هم تقليديا دول غربية تستخدم قضايا حقوق الإنسان لتصفية حسابات مع خصومها السياسيين.

17 - ومضى يقول إن وفد بلده يرفض رفضا قاطعا الاتهامات الواردة في التقرير بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم التي يدعى أن مدربين وخبراء روساً ارتكبوها. وهذه الاتهامات يوجهها الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، التي لم تخضع بعد للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها خلال ماضيها الاستعماري. ويساهم التقرير في انتشار المعلومات المضللة.

18 - وأردف قائلا إن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لديها الحق في الدفاع عن النفس وحماية نفسها من الهجمات العدوانية التي تشنها الجماعات الإرهابية الدولية. ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاما جمهورية أفريقيا الوسطى في كفاحها ضد الإرهابيين والمتطرفين والمجرمين الذين يتسببون في معاناة شعبها.

19 - **السيد ديفيرو** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. وترتكب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الآن، بالشراكة مع القوات الثنائية الروسية، أكبر نسبة من انتهاكات حقوق الإنسان، ويجب على الحكومة والمجتمع الدولي ضمان المساءلة عن مشاركة مجموعة فاغنر في عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وارتفاع معدلات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وزيادة خطاب الكراهية.

20 - ومضى يقول إن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة أساسي لزيادة احترام حقوق الإنسان والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيكون إجراء انتخابات محلية دون تأخير جزءا لا يتجزأ من الوفاء بأحكام الاتفاق. ويجب على جميع الأطراف أن تتخذ بسرعة تدابير لتنفيذ خريطة الطريق المشتركة لإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال إجراء حوار شامل. ويتساءل وفد بلده عن الدعم المطلوب لضمان إمكانية إجراء تحقيقات مستقلة في التقارير المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة والقوات الثنائية الروسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

21 - **السيدة ليونارد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار عمليات نقل الأسلحة والأموال وتنقل المقاتلين عبر الحدود، ويدعو إلى بذل جهود جماعية أكبر لمنع الاتجار بالأسلحة والإيرادات غير المشروعة التي تمكن من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وتدعو الولايات المتحدة الحكومات في المنطقة إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، بمن فيهم أعضاء جماعات المجتمع المدني، في المناطق المتضررة، لا سيما بالنظر إلى الزيادة في عدد الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء هربا من النزاع في السودان. ومضت تقول إن وفد بلدها يدعو جميع الجهات الفاعلة إلى دعم إجراء تحقيقات الأمم المتحدة دون عوائق في انتهاكات حقوق الإنسان والمساءلة الكاملة للجناة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لسلامة السكان المدنيين، ويجب أن يتمكن مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى من المشاركة بصورة مجدية في العمليات السياسية والمنظمات المدنية دون خوف. واختتمت كلامها بالتساؤل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم حماية الأفراد في المناطق الريفية، لا سيما في ضوء المخاطر المرتبطة بالمشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة.

22 - **السيد القادري** (المغرب): قال إن جمهورية أفريقيا الوسطى أنشأت لجنة استراتيجية لمكافحة العنف الجنساني المتصل بالنزاع، ونفذت خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأطفال، مع التركيز على منع استخدام الأطفال وتجنيدهم في النزاعات. وألغى البلد أيضا عقوبة الإعدام بموجب القانون، وقدم استعراضه الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وينبغي للشركاء الماليين والتقنيين أن يدعموا الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتيح الانتخابات المحلية المقبلة فرصة فريدة لإحراز المزيد من التقدم في العملية السياسية وعملية السلام. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بنجاح الاستفتاء الدستوري الذي أجري في جمهورية أفريقيا الوسطى وبالتقدم المحرز في تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية في البلد.

23 - **السيدة تشن** جياوين (الصين): قالت إن وفد بلدها يعرب عن أمله في أن تتمكن الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى من حل خلافاتها عن طريق الحوار وضمان استعادة الاستقرار على وجه السرعة وبشكل شامل. وقد قدمت الصين المساعدة لعملية السلام في البلد، وتؤيد الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد. وقالت إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم المقدم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم مساعدة بناءة على أساس احتياجات الحكومة وشعبها.

24 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن الأطراف المعنية الملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان في بلد ما لا يمكن لها أن تعمل

بفعالية دون تعاون البلد المعني. فمن غير المرجح أن يساعد التسييس المفرط لحقوق الإنسان وتقسيم الدول بشكل مصطنع إلى أخيار وأشرار في تهيئة الظروف للحوار والتعاون من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في بلد ما. وتشجع الكاميرون جميع الوفود المهتمة بإخلاص بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى على اعتماد نهج تعاوني دون تأخير.

25 - ومضت تقول إن عمل الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان يجب أن يخضع للمبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والشفافية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس والموضوعية. وجمهورية أفريقيا الوسطى قادرة على إدارة حالة حقوق الإنسان في أراضيها بنجاح، كما يتضح من إطلاق سياستها الوطنية لحقوق الإنسان. وتدعو الكاميرون إلى تقديم الدعم المناسب لتنفيذ هذه السياسة.

26 - **السيد أغبيتسي** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى): قال إنه يود أن يؤكد من جديد أهمية مواصلة دعم الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لاستعادة السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساهماته المتعددة الأوجه في مكافحة الإفلات من العقاب من أجل تقديم الدعم الكافي لجهود البلد في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بآليات العدالة الانتقالية، مثل المحكمة الجنائية الخاصة. ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما لجنة بناء السلام، دعم لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وتتطلب مكافحة الإفلات من العقاب تكريس موارد إضافية، وقال إنه يدعو الشركاء مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في تعليقها لموارد الميزانية الحيوية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وإجراء حوار مع سلطات البلد لحل المسائل المتعلقة بتمويل برامج العدالة الانتقالية، بما في ذلك البرامج الاجتماعية التي تفيد السكان المدنيين.

27 - وأعرب عن ترحيبه باستثمار الولايات المتحدة ومساهماتها الكبيرة في تمويل عدد من المشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إنه يدعو الولايات المتحدة إلى النظر في زيادة دعمها، لا سيما فيما يتعلق بتمويل الانتخابات المحلية المقبلة ووضع خطة أمنية لها، تسمح للنساء والفتيات بممارسة حقوقهن الديمقراطية؛ ويدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى القيام، بالتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين، بتعبئة وتوعية النساء والفتيات والشباب لضمان مشاركتهم النشطة في هذه الانتخابات. وأضاف يقول إنه يحث المجتمع الدولي على دعم تنظيم الانتخابات المحلية، التي ستكون أداة سياسية لاستعادة السلام والحكم المحلي في البلد، وعلى توخي تقديم دعم طويل الأجل لأعضاء المجالس البلدية والآليات الوطنية لتمويل برامج التنمية.

28 - ومضى يقول إنه ينبغي أن تكون جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وشعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، قادرة على مواصلة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أي طرف. وينبغي إجراء التحقيقات حتى يوثَّق جميع الانتهاكات وتتخذ التدابير المناسبة لضمان العدالة للضحايا.

29 - وأردف قائلا إن هدف إنهاء الأعمال العدائية وحل الجماعات المسلحة وكفالة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في المديين القصير والمتوسط يتطلب بناء قدرات قوات الدفاع والأمن وتدريبها وتجهيزها ونشرها في الميدان، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فضلا عن تحسين آليات القيادة لتلك القوات. ومن المهم أيضا الاستثمار في إعادة بناء الهياكل الأساسية وترميمها.

30 - **السيدة سالمون** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): عرضت تقريرها (A/78/526)، فقالت إن التقرير يركز بصفة خاصة على العلاقة بين حقوق الإنسان والعسكرة والمساواة بين الجنسين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي حين شكلت إعادة فتح الحدود جزئيا في آب/أغسطس 2023 خطوة أولى لمراجعة القيود التي تفرضها الحكومة على حرية التنقل، فقد أثارت أيضا شواغل تتعلق بالإعادة القسرية الوشيكة للهاربين، ومعظمهم من النساء، وتعرضهم المحتمل للتعذيب أو العنف الجنسي أو القتل خارج نطاق القضاء. وبموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية، يقع على عاتق جميع الدول التزام بوقف عمليات الإعادة هذه وحماية رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموجودين ضمن نطاق ولايتها القضائية.

31 - وعلى الرغم من أن عام 2023 يصادف الذكرى السبعين لاتفاق الهدنة الكورية، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة نزاع طال أمدها، حيث تركز على العسكرة التي زادت من تدهور حالة حقوق الإنسان. وترتكب الحكومة أيضا، خارج حدودها، عمليات اختطاف ممنهجة، والحرمان من الإعادة إلى الوطن، وما يعقب ذلك من اختفاء قسري لأشخاص من بلدان أخرى. وتخضع القوة العاملة في ذلك البلد أيضا للاستغلال من خلال نظام تسيطر عليه الدولة، مما يمكّن من تمويل المشاريع العسكرية الوطنية. وأدى إعطاء الأولوية للإنفاق العسكري أيضا إلى نقص الاستثمار في الرعاية الاجتماعية،

مما يحرم قطاعات كبيرة من السكان من الضروريات الأساسية. وتؤثر عسكرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، اللائي يتعرضن بصفة خاصة للاستغلال والإيذاء.

32 - ومضت تقول إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن توفر إطارا للتصدي للتحديات المعقدة المطروحة في التقرير، وتشجع على اتباع نهج متعدد الأطراف ومتعدد الجوانب ومراع للمنظور الجنساني إزاء العسكرة وحقوق الإنسان. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها طرفا في مختلف معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، أن تنفذ بالكامل قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وقرارات المجلس اللاحقة. ويتطلب السلام المستدام الضمان الكامل لحقوق الإنسان في ذلك البلد، وهو ما لن يتحقق إذا استمر تقويض حقوق المرأة. ويشكل التصدي لقضايا حقوق الإنسان والسلام والأمن التزاما دوليا يرتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

33 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يرفض الآليات والولايات الخاصة ببلدان محددة في مجال حقوق الإنسان، فهي تسبب المواجهة وتعرقل الحوار البناء. ويعارض وفد بلده، من الناحية المبدئية، وضع أي صك أو تقرير أو اتخاذ قرار خاص ببلد بعينه دون موافقة الحكومة المعنية كمثال على اعتماد نهجي التسييس والانتقائية في معالجة حقوق الإنسان. وبما أن هذه الآليات لا تدخل في حوار مع جميع الأطراف، فهي تنحو إلى اللجوء إلى مصادر ثالثة ورابعة، وكثيرا ما تستخدم جهات فاعلة أخرى تقاريرها لأغراض سياسية، مما لا يسهم في بناء الثقة اللازمة.

34 - ومضى يقول إن فنزويلا تدعو إلى مواصلة تعزيز تعددية الأطراف من خلال تدعيم الإطار المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان، وتدعو إلى رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنها تؤثر على جميع حقوق الإنسان لسكانها وعلى إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعد الاستعراض الدوري الشامل أنسب آلية لمعالجة هذه المسائل.

35 - **السيد فاليدو مارتينيز** (كوبا): قال إن وفد بلده لا يحبذ الولايات ذات الدوافع السياسية والخاصة ببلدان محددة ضد البلدان النامية التي لا يدعمها البلد المعني، لأنها ولايات انتقائية وتمييزية. وتؤدي هذه الممارسات إلى إثارة المواجهة السياسية وانعدام الثقة بدلا من النهوض بحقوق الإنسان. وتتعارض الإجراءات العقابية المتخذة ضد البلدان النامية مع روح التعاون والحوار التي ينبغي أن تسود عند تناول قضايا حقوق الإنسان، وهي مجال لا يستثنى فيه بلد من التحديات. ومضى يقول إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء إصرار بعض البلدان على فرض عقوبات وجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يقوض تمتع شعب ذلك البلد بحقوق الإنسان الواجبة له. وأعرب عن عدم تأييد كوبا للإجراءات التي تتخذها الهيئات التي تسعى إلى تأييد العقوبات والجزاءات مثل مجلس الأمن، الذي ليس له ولاية في مجال حقوق الإنسان؛ بل على العكس من ذلك، من الضروري رفض التسييس وتعميق الحوار البناء والقائم على الاحترام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالتعاون والحوار القائمان على مبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية هما أفضل سبيل لمعالجة المسائل ذات الصلة.

36 - **السيد روخاس** (بيرو): قال إن وفد بلده يحيط علما بتقرير المقررة الخاصة وتركيزه على الصلات بين حقوق الإنسان والسلام والأمن، فضلا عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويقدم تقرير المقررة الخاصة، إلى جانب تقرير الأمين العام (A/78/212)، إسهامات قيمة في مناقشات مشروع القرار قيد النظر.

37 - **السيدة تشن** جياوين (الصين): قالت إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أحرزت في السنوات الأخيرة تقدما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بعد قيامها بالتركيز على تحسين مستويات المعيشة، وعلى ضمان حقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحبذ التسويات السياسية، كضمان أساسي لتطوير حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تؤدي التدابير القسرية الانفرادية إلى تفاقم الخلافات والنزاعات، بينما تعتبر أيضا السبب الجذري للأزمة الغذائية والصحية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن ثم، ينبغي للبلدان أن ترفع على الفور تدابيرها القسرية الانفرادية ضد هذا البلد وأن تكف عن انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لشعبه. ويشعر وفد بلدها بالقلق إزاء مسألة دخول رعايا كوريا الشمالية إلى الصين بصورة غير مشروعة. فالوافدون غير الشرعيين ليسوا لاجئين؛ إذ ينتهكون القانون الصيني ويعطلون إدارة الدخول والخروج في بلدها. وستواصل الصين معالجة هذه المسألة وفقا لقانونها المحلي والقانون الدولي، بالاقتران مع مبدأ الإنسانية.

38 - **السيدة بيشاردو أوربينا** (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها لا يقبل أي تقرير ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يستند إلى مصادر متحيزة تتدخل في شؤونها، ويرفض أي تلاعب أو هجوم نتيجة للمعلومات المضللة. وتحتاج الأمم المتحدة إلى العودة إلى قيمها

الأساسية، حيث إنها تتحول إلى أداة تستخدمها البلدان الغربية وحلفاؤها. وأضافت تقول إن حكومة بلدها تؤكد من جديد رفضها للتسييس والانتقائية والكيل بمكيالين في عمل اللجنة، الذي يجب أن يستند إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، والحوار والتعاون الحقيقيين. وتعارض نيكاراغوا بشدة استغلال خطاب حقوق الإنسان لمهاجمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسباب سياسية، وتدعو جميع الدول المحبة للسلام إلى دعم هذا البلد واحترام سيادة الشعوب وتقرير مصيرها.

39 - **السيدة كيم** (أستراليا): قالت إن وفد بلدها لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشارك هذا البلد أيضا في أعمال السخرة والاستغلال في الداخل والخارج لتوليد إيرادات لبرامجه غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، على حساب رفاه الكوريين الشماليين، الذين يعانون من الصعوبات الاقتصادية الشديدة والمجاعة الجماعية وسوء التغذية. ومن المثير للقلق أن الضوابط الحدودية وغيرها من تدابير الرقابة الداخلية التي تنفذ بحجة احتواء كوفيد-19 لا تزال تنهك كاهل الكوريين الشماليين. وتعرب أستراليا عن انزعاجها من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تحرز تقدما في مجال تحسين حالة حقوق الإنسان منذ أن خلصت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام 2014 إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان في البلد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

40 - ومضت تقول إن أستراليا تؤيد الإعفاءات العامة لأسباب إنسانية من جزاءات مجلس الأمن المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا تزال تشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان. ويشجع وفد بلدها جميع الدول التي لها علاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تذكير هذا البلد بالتزاماته بموجب القانون الدولي. وسألت المقررة الخاصة عن سبل تحسين المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطلبت منها تقديم معلومات عن موعد إعادة فتح هذا البلد لحدوده، بالنظر إلى مرور الوقت منذ تفشي كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

41 - **السيدة كابوا** (جزر مارشال): قالت إن وفد بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن إضفاء الشرعية على أعمال حكومتها من جانب أي دولة أخرى. وينبغي التشديد على الصلة بين حقوق الإنسان والأمن، لا سيما بالنظر إلى الدور الهام للمرأة في جهود حفظ السلام وفي الحالات التي تعطى فيها الأولوية للجيش على حساب معالجة مسألة المجاعة.

42 - ومضت تقول إن جزر مارشال لديها إرثها الصعب وتحدياتها الخاصة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتجارب النووية، وتشعر بقلق عميق إزاء تجارب الأسلحة النووية في أي مكان، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولذلك يرحب وفد بلدها بالتركيز على وضع معيار واضح لحقوق الإنسان لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي وافق عليها هذا البلد بالفعل.

43 - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن بلده يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما عمليات الاختطاف، التي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان الأساسية، ومن ثم فهي مسألة تهم المجتمع الدولي بأسره. وأشار إلى أنه لا مجال لإضاعة الوقت، نظراً للمعاناة الهائلة التي يتكبدها الضحايا وأسرهم على مر السنين، ويعول اليابان على استمرار تفهم وتعاون المقررة الخاصة والمجتمع الدولي ككل في تأمين العودة الفورية لجميع المختطفين إلى اليابان. وفي تقرير المقررة الخاصة، تمثل الصلات المحددة بين انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسلام والأمن نهجا حسن التوقيت.

44 - واستطرد قائلا إنه ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتثال لقرارات مجلس الأمن، ووقف تحويل مواردها إلى تطوير الأسلحة النووية والقذائف، والتركيز على تحقيق الرفاه لشعبها.

45 - **السيد سينغدارا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن وفد بلده يرى باستمرار أن الولايات الخاصة ببلدان محددة لا يمكنها أن تعالج قضايا حقوق الإنسان وأنه ينبغي معالجة مسائل حقوق الإنسان من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل على أساس الموضوعية وعدم الانتقائية واحترام سيادة الدول. ويلاحظ وفد بلده مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه العملية. فالحوار والتعاون البناءان والحقيقيان بين الأطراف المعنية أمران أساسيان، لأن أي مبادرة تتخذ دون موافقة الحكومة المعنية لن تهيئ بيئة مواتية لحل المسائل على أرض الواقع.

46 - **السيد مانيانغا** (زمبابوي): قال إن وفد بلده يتمسك بموقفه المبدئي المناهض للقرارات والتقارير الخاصة ببلدان محددة. فهذه التقارير والقرارات ليست قضايا مسيسة ومثيرة للانقسام من قضايا حقوق

الإنسان فحسب، بل إنها لا تفعل شيئا يذكر لحماية حقوق الإنسان وتخلق بيئة قائمة على المواجهة. وعلاوة على ذلك، فإنها تتعارض مع المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون وعدم الانتقائية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى. وتضطلع الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، بدور أساسي في دعم حقوق الإنسان وتعزيزها. وتعددية الأطراف الحقيقية ضرورية من خلال الحوار واحترام سيادة الدول الأعضاء.

47 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه يجب تناول حقوق الإنسان بطريقة متساوية ومنصفة، من خلال نهج بناء وغير تصادمي وغير مسيس وغير انتقائي. وإقامة الحوار أمر أساسي في هذا الصدد، ويجب أن يرتكز على الموضوعية، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل، والحياد، والشفافية، مع مراعاة الحالة الخاصة لكل بلد. ومضت تقول إن وفد بلدها يكرر موقفه الرافض للقرارات الخاصة ببلدان محددة، التي تؤدي إلى نتائج عكسية، ولا سيما فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أحرزت تقدما إيجابيا في هذا الصدد. وأعربت عن رفض حكومة بلدها للتقارير التي تستند إلى الانتقائية السياسية، فضلا عن استخدام حقوق الإنسان كأداة من خلال إعداد التقارير القطرية.

48 - **السيد هوباتا** (سويسرا): قال إن حقوق الإنسان والسلام يرتبطان ببعضهما ارتباطا لا ينفصم. فسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تنفيذ برامج نووية وبرامج للقذائف التسيارية يضر بحالة حقوق الإنسان في هذا البلد، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تهدد السلام والاستقرار أيضا، في حين يمكن لبعض الانتهاكات الأكثر خطورة ومنهجية أن تشكل أيضا جرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة إلا بإجراء تحسينات كبيرة في مجالي حقوق الإنسان ومشاركة المرأة.

49 - **السيدة بانانكن إليل** (الكاميرون): قالت إن اتباع نهج تعاوني، بإشراك البلد المعني، أمر أساسي لضمان حقوق الإنسان. فالإفراط في تسييس حقوق الإنسان وإثارة الفُرقة بين الدول لا يمكن أن يفضيا إلى الحوار والتعاون اللازمين لتحسين حالة حقوق الإنسان في أي بلد. وينبغي دائما أن يكون عمل الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان محكوما بالمبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والشفافية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس والموضوعية. ويلزم التوصل إلى حلول وطنية لمعالجة المسائل الوطنية؛ وتتمتع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقدرة على حل مشاكلها الداخلية وإدارة حالة حقوق الإنسان في إقليمها.

50 - **السيدة ديغني** (أيرلندا): سألت المقررة الخاصة عما يمكن للدول الأعضاء أن تتخذه من إجراءات إضافية لزيادة الضغط الدولي وإعادة تنشيط الجهود الرامية إلى استعادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المؤسف أن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد ما زالت تتدهور؛ وأن الحكومة ما زالت ترفض التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ وأن ثقافة الإفلات من العقاب ما زالت قائمة. ويجب أن يكون هدف إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية مرتكزا على السعي إلى إعمال حقوق الإنسان لصالح شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي لحكومة ذلك البلد أن تتخذ إجراءات فورية لوقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتتعاون مع ولاية المقررة الخاصة؛ وتنفذ بشكل كامل معاهدات حقوق الإنسان التي تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرفا فيها؛ وتستجيب لعروض المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي من أجل مواجهة الحالة الإنسانية المزرية؛ وتتيح للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني إمكانية الوصول لتوفير المساعدة.

51 - **السيد توزيك** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يدعو إلى إجراء حوار منصف وقائم على الاحترام المتبادل وإلى اتباع نهج محايد وموضوعي وغير انتقائي في الأمم المتحدة في عملها في مجال حقوق الإنسان. ويؤكد بلده من جديد موقفه المبدئي المناهض لاتباع نُهُج خاصة ببلدان بعينها في عمل اللجنة والمكلفين بولايات، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الوحيدة للنظر في حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان دون استثناء، من أجل تقييم حالات حقوق الإنسان الوطنية وتحسينها بطريقة محايدة. وتظل بيلاروس ملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة وبالحوار القائم على عدم التسييس وعدم المواجهة.

52 - **السيدة لي** شين - وا (جمهورية كوريا): قالت إن النظام الحاكم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمر في تبديد الموارد الشحيحة على برامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل على حساب شعبه مع الإفلات من العقاب على الصعيد السياسي. ويستغل النظام أيضا شعبه من خلال السخرة لكي يمول برامجه المتعلقة بالقذائف النووية. ويرحب وفد بلدها بجلسة الإحاطة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية بعد انقطاع لمدة ست سنوات، ويشدد على أهمية الاستمرار في عقد مثل هذه المداولات في المجلس.

53 - وأضافت قائلة إن مسألة المختطفين والمحتجزين وأسرى الحرب الذين لم يُعادوا إلى الوطن تبعث أيضا على القلق. ويحث وفد بلدها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تكشف للأسر المفجوعة عن جميع المعلومات ذات الصلة، وأن تعيد الضحايا إلى وطنهم فورا، وأن تتعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإتاحة إجراء تقييم كامل للحالة على أرض الواقع. ومما يبعث على قلق عميق التقرير الأخير الذي يفيد بأن مئات المنشقين من الكوريين الشماليين يُعادون قسرا إلى وطنهم. ويدعو وفد بلدها جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

54 - **السيد كامينك** (تشيكيا): قال إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تثير قلقا شديدا، شأنها في ذلك شأن النظام غير المقبول المتمثل في المعاقبة على محاولات ممارسة الحقوق الأساسية. وسأل المقررة الخاصة عن الأدوات الدولية التي لم تُستخدَم بكامل إمكاناتها في عملية معالجة الشواغل الطويلة الأمد المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

55 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء حالات الاختفاء القسري والاختطاف الدولي والتعذيب وتقييد ممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وكذلك إزاء انتهاك الحق في الخصوصية. وتنضم تشيكيا إلى المقررة الخاصة في توصياتها المقدمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعيد التأكيد بقوة على تأييدها لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

56 - **السيد سيبومانا** (بوروندي): قال إن الاتجاه المتزايد نحو تسييس حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول يدعو إلى الأسف. ويساور وفد بلده القلق إزاء انتشار الآليات التي تستهدف دولا معينة على نحو يضر بدول أخرى. وفي هذا الصدد، فإن إعداد تقارير خاصة ببلدان بعينها دون موافقة الدول المعنية يتعارض مع مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة، وكذلك مع ميثاق الأمم المتحدة. وتعرقل هذه الممارسة تنمية العلاقات الودية وتحقيق التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن آلية "المقرر الخاص" الخاصة ببلدان بعينها تتعارض مع مبادئ المساواة والإنصاف بين الدول. وانتشار الآليات الانفرادية الشديدة التسييس التي تدعي أنها تجري تقييما محايدا لحالات حقوق الإنسان الوطنية لا يسهم بأي قيمة مضافة لا في تعزيز الحقوق الأساسية ولا في الدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه الأمم المتحدة عن طريق مجلس حقوق الإنسان.

57 - **السيد نيمان** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بالجزع إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت وما زالت تحدث على نطاق واسع وبشكل ممنهج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي قد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية. ويحث وفده ذلك البلد على أن يمنح موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين إمكانية الوصول ويسمح بإيصال المساعدة الإنسانية الدولية؛ ويستأنف الحوار مع المجتمع الدولي؛ ويعيد فتح حدوده؛ ويعمل بشكل هادف مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما مع المقررة الخاصة، وهو عمل يقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعمه.

58 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع المقررة الخاصة في تقديرها بأنه يستحيل تحقيق العسكرة المفرطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون تنفيذ سياسات القمع التي تسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة، ولا سيما بلدان المنطقة، أن تدعم على أفضل وجه الجهود التي تبذلها المقررة الخاصة من أجل الوصول إلى حوار وتعاون هادفين مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

59 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يكرر رفضه للممارسة المتمثلة في اعتماد قرارات مسيسة وأحادية الجانب بشأن حقوق الإنسان في فرادى البلدان، وهي ممارسة تتعارض مع مبدأي الحوار القائم على الاحترام المتبادل والعلاقات الودية بين الدول. فالدول الغربية تستخدم التقرير المتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتقويض تنمية ذلك البلد ورفاه شعبه. ويدين بلده الأعمال العدوانية التي يقوم بها الغرب، الذي يستخف بقواعد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وقام وزير خارجية الاتحاد الروسي بزيارة رسمية إلى بيونغ يانغ، في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إطار الاحتفالات بمرور 75 عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤكد وفد بلده من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية دبلوماسية للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

60 - **السيد ديفيرو** (المملكة المتحدة): قال إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مزرية بشكل لا يمكن إنكاره، وإن سجل حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن يُفصَل عن برنامجها غير القانوني المتعلق بالأسلحة. وعلاوة على ذلك، يواجه العديد من اللاجئين والفارين خطر الإعادة

الخادعة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع إعادة فتح الحدود؛ ويجب أن يكفل المجتمع الدولي حماية حقوقهم. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى العمل مع جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تمتنع عن استخدام القيود التي تفرضها على الحدود لمنع المجتمع الدولي من العمل مع سلطات بيونغ يانغ. وقال إن المملكة المتحدة ما زالت ملتزمة بالعمل مع الشركاء الدوليين لإخضاع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها. وسأل المقررة الخاصة عما يمكن عمله لمنع إعادة اللاجئين الفارين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قسرا إليها بعد إعادة فتح حدودها.

61 - **السيدة غيبركيدان** (إريتريا): قالت إن وفد بلدها يخشى أن يواجه مجلس حقوق الإنسان مصيرا مماثلا لسلفه، أي لجنة حقوق الإنسان، بالنظر إلى أن عمله يتضرر من التسييس والكيل بمكيالين والاستقطاب. واعتماد قرارات خاصة ببلدان بعينها دون موافقة البلد المعني هو مسألة سياسية بحتة ويؤدي إلى نتائج عكسية في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وتكرر إريتريا دعوتها إلى صون مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، وإلى إنهاء الكيل بمكيالين والتسييس عند النظر في جميع قضايا حقوق الإنسان.

62 - **السيد أرمبروستر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الحالة لا تزال مزرية بعد مرور 10 سنوات على إنشاء لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد مكّن إنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقادتها من إنفاق موارد عامة مفرطة على تطوير برامج غير قانونية متعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. ويجب أن تبقي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة، ويجب على ذلك البلد أن يعترف بانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث داخل حدوده، وأن يتخذ خطوات فورية للتصدي لها، وأن يكفل في الوقت نفسه أيضا لمنظمات العمل الإنساني الدولية ومراقبي حقوق الإنسان الدوليين إمكانية الوصول فورا وبدون عوائق. وتساءل عن الإجراءات الإضافية التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي للضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتغليب مصلحة شعبها على برامجها المتعلقة بالأسلحة.

63 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجمهورية العربية السورية لا تؤيد النهج المتمثل في استخدام ولايات معينة لتسهم في التسييس في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو ما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده وإن لم يكن يود أن يخوض في مناقشة التقرير، إلا أنه يسلط الضوء على بعض المسائل الواردة فيه. وأشار إلى أنه لم يكن أي موظف تابع للأمم المتحدة موجودا على الأراضي الكورية في عامي 2022 و 2023 وفقا لتقرير الأمين العام (A/78/212)، ومن ثم تساءل عن مصادر المعلومات التي استخدمتها المقررة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت فقرات معينة من تقرير المقررة الخاصة إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإعلان الجمعية العامة بشأن الحق في السلام، وقرارات مجلس الأمن دون أي ربط بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يدل على عدم وجود مشاركة من جانب البلد المعني.

64 - **السيدة سالمون** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): سلطت الضوء على الصلة التي لا تنفصم بين حقوق الإنسان والسلام والأمن، فقالت إن العسكرة المفرطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستنزف قدرا كبيرا من الموارد الاقتصادية التي لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتنتج هذه العسكرة أيضا عن نظام السخرة والحصص التي تتحكم فيه الدولة داخل البلد، وكذلك عن استغلال العمال الكوريين الذين يُرسَلون إلى الخارج. وتُستخدَم ثقافة العسكرة كذريعة لممارسة الرقابة القصوى على المواطنين، وهو ما يتيح انتهاك الحريات الأساسية، بما فيها الحريات المتعلقة بالتعبير والخصوصية والحركة والتجمع.

65 - وقالت إن العواقب المدمرة لهذه العسكرة تؤثر على النساء والفتيات بشكل خاص. فهي لا تؤدي إلى تفاقم التمييز الذي يواجهنه فحسب، بل إنها أيضا تقلل من فرصهن في المشاركة السياسية وتعرضهن للعنف الجنساني، بما يشمل العنف الجنسي والاتجار بالبشر. ويحول مناخ الإفلات من العقاب دون إعمال حق الضحايا الناجين في الوصول إلى العدالة وجبر الضرر.

66 - وأضافت قائلة إن ولايتها، بصفتها مقررة خاصة، تستند إلى مجالين محوريين هما: المساءلة والتزام الدول. وفيما يتعلق بالمساءلة، يجب ألا يُسمَح بأن تمر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكَب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون عقاب. ولذلك، تكتسي إمكانية اللجوء إلى العدالة أهمية أساسية، مثلها في ذلك مثل الاستماع إلى الضحايا الناجين على الصعيدين الوطني والدولي. ويتضمن الالتزام الجماعي للدول مسؤوليتها الحاسمة عن ضمان حقوق الإنسان للكوريين الشماليين خارج بلدهم وداخله. ويجب أن يُعتبَر مبدأ

عدم الإعادة القسرية التزاما ذا أولوية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول التي تتمتع بنفوذ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتذكر ذلك الالتزام وتفي به. وينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء تدابير للتأكد من كفالة الحقوق؛ حيث إن اللامبالاة ليست خيارا مطروحا.

67 - **السيد خياري** (الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ): عرض تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار (A/78/278)، فقال إن كلا من النزاع الجاري الذي طال أمده والعنف المتصاعد والدمار الذي سببه إعصار موكا أدى إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها أصلا المجتمعات المحلية في ميانمار ونزوح ما يقرب من مليوني شخص داخليا. وسيظل فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار يعمل بلا كلل للتصدي للأزمة تمشيا مع مبادئ المنظمة على الرغم من التحديات المتزايدة. وتجري حاليا عملية لتعيين مبعوث خاص جديد للأمين العام معني بميانمار، وهو ما سيساعد في العمل مع جميع أصحاب المصلحة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بما في ذلك في ولاية راخين، بهدف التوصل إلى حل سلمي يصب في مصلحة جميع الناس في ميانمار. وقد ظل كل من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب المبعوث الخاص المعني بميانمار يعمل مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ويضطلع بجهود ترمي إلى تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة. ويواصل المكتب أيضا تعاونه مع آلية التحقيق المستقلة لميانمار.

68 - وأضاف قائلا إن معالجة القضايا الكامنة وراء أزمة الروهينغيا يجب أن تشكل جزءا محوريا في أي حل سياسي في ميانمار. ولبلوغ هذه الغاية، يلزم أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لإظهار تضامنه مع الروهينغيا ومع البلدان التي تستضيف لاجئيهم، ولا سيما بنغلاديش، حيث أصبحت ظروف المخيمات تتسم بصعوبة متزايدة وتتصاعد الشواغل الأمنية. وكان المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، قد دعا المجتمع الدولي مؤخرا، في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بلاجئي الروهينغيا لعام 2023، إلى التصدي للمحنة التي يعيشها لاجئو الروهينغيا، بسبل من بينها إعلان أصحاب المصلحة المتعددون في المنتدى العالمي المقبل للاجئين عن التبرع لصالح لاجئي الروهينغيا. وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الجماعية الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين إلى ميانمار بشكل طوعي ومستدام وفي ظروف تحفظ أمنهم وتصون كرامتهم.

69 - وأعرب عن قلقه العميق إزاء التقارير التي تفيد بأن محكمة في ميانمار رفضت الطعون التي قُدِّمَت مؤخرا ضد أحكام الإدانة الصادرة بحق مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، وأعاد التأكيد على الدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين احتجازا تعسفيا، بمن فيهم الزعماء السياسيون المنتخبون ديمقراطيا. وقد أثار تصنيف الجيش لمنظمات عرقية مسلحة رئيسية وحكومة الوحدة الوطنية وكيانات أخرى بوصفها "منظمات إرهابية" شكوكا جدية بين أصحاب المصلحة حول اهتمام المجلس العسكري الحاكم بالتوصل إلى حلول سياسية حقيقية. والواقع أن حدة العمليات العسكرية التي تُنفَّذ ضد المدنيين آخذة في التصاعد وأن الجيش ما فتئ يرفض السماح بإيصال المعونة إلى مناطق النزاع وإلى أضعف الفئات.

70 - ومضى يقول إن الأمين العام يواصل إدانة جميع أشكال العنف ويكرر دعوته لأن يحترم الجيش إرادة الشعب ويمتنع عن ممارسة القمع ويعمل من أجل تحقيق المصلحة الأسمى المتمثلة في إحلال السلام والاستقرار في ميانمار والمنطقة. ويتعين أيضا على جماعات المقاومة أن تكف عن الضلوع في أعمال عنف ضد الأفراد الذين تعتبرهم موالين للجيش. ويواصل الأمين العام الترويج لاستراتيجية دولية منسقة ويشجع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة، على أن تستغل نفوذها لإنهاء العنف وتسعى إلى التوصل إلى حل سياسي شامل يسترشد بالتطلعات الديمقراطية لشعب ميانمار ومطالبته المشروعة بأن ينعم بمستقبل سلمي وشامل للجميع.

71 - **السيد كومجيان** (الأمين العام المساعد ورئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار): عرض تقرير آلية التحقيق المستقلة لميانمار المقدم لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/54/19؛ انظر A/78/299)، فقال إن الآلية جمعت أدلة على جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد ازدادت هذه الجرائم من حيث وتيرة وقوعها وحدتها وشملت هجمات سافرة على المدنيين، من بينها عمليات الإعدام الجماعي، وإحراق القرى عمدا، والقصف الجوي، والقصف المدفعي العشوائي. وحققت الآلية أيضا في تقارير تتعلق بالاحتجاز الجماعي دون مراعاة الأصول القانونية، والتعذيب، والعنف الجنسي، وعمليات الترحيل.

72 - وقال إن السلطات العسكرية في ميانمار تجاهلت الطلبات المتكررة التي قدمتها الآلية لموافاتها بمعلومات ومنحها إمكانية الوصول. وواجهت الآلية أيضا تحديات في إجراء أنشطة التحقيق في

بلدان أخرى، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي يوجد بها معظم الشهود ومقدمو المعلومات. وللتعويض عن غياب إمكانية الوصول، تستخدم الآلية برامجيات متقدمة لكي تحلل الأدلة المفتوحة المصدر التي جمعتها بكميات غير مسبوقة، والتي تشمل مقاطع فيديو وصورا فوتوغرافية وصورا جغرافية مكانية مستخلصة من منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، ولكي تتحقق من صحة هذه الأدلة. وقورنت الأدلة بالمعلومات الواردة من نحو 725 مصدرا، من بينها ما يزيد عن 250 رواية من روايات شهود العيان.

73 - وأضاف قائلا إن الآلية أتاحت لغيرها الأدلة التي جمعتها والتحليلات التي أجرتها، بما في ذلك التقارير التحليلية الثلاثة الموضحة في التقرير، التي أتيحت للاستخدام في ثلاث من العمليات القضائية التي تركز على الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا والتي تجري حاليا أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام الاتحادي رقم 9 في الأرجنتين. وكفلت الآلية أعلى مستوى من الأمن والسرية في تفاعلاتها مع الناجين من الجرائم ومع مقدمي المعلومات.

74 - وأردف بقوله إن عمليات الآلية تزداد تعقيدا أكثر فأكثر مع الارتفاع المستمر في عدد الحوادث التي تحقق فيها. ولذلك تحتاج الآلية إلى موارد كافية لحماية الشهود، وضمان سلامة موظفيها وأمنهم، والوفاء بولايتها.

75 - **السيد أندروز** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): عرض تقريره (A/78/527)، فقال إنه منذ قيام المجلس العسكري الحاكم بانقلابه غير القانوني في ميانمار، ارتكب المجلس والجماعات المسلحة المتحالفة معه على نطاق واسع جرائم قتل للمدنيين وأعمال عنف أخرى وانتهاكات لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى الأعمال الموضحة في التقرير، قامت الطائرات النفاثة التابعة للمجلس مؤخرا بقصف مخيم للنازحين داخليا في شمال ميانمار، مما أسفر عن مقتل 29 شخصا، من بينهم 11 طفلا.

76 - وقال إن الفوضى الناجمة عن الانقلاب تتسبب أيضا في زعزعة استقرار المنطقة وتكبيد البلدان المجاورة تكاليف كبيرة. فقد خلق المجلس العسكري الحاكم بيئة يسودها التسيب، تسمح للشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية بالازدهار على طول حدود البلد، وتحتجز ما يصل إلى 000 120 شخص رغما عنهم، من بينهم الكثير من ضحايا الاتجار بالبشر الذين جِيءَ بهم من بلدان أخرى، وتجبرهم على أن يعملوا في عمليات احتيال عبر الإنترنت.

77 - وأضاف قائلا إنه قد حدثت أيضا عدة تطورات إيجابية هامة، إذ اتخذت بعض الدول إجراءات منسقة لحرمان المجلس العسكري الحاكم من الأسلحة والأموال والشرعية التي يحتاج إليها لمواصلة شن هجماته. وبدأ قادة المجلس العسكري الحاكم وأعوانهم يشعرون بتأثير العدد المتزايد من الجزاءات التي تهدف إلى الحد من إمكانية وصول المجلس إلى وقود الطائرات ومصادر إيراداته عبر المؤسسات المالية الرئيسية. وتتعاون بعض البلدان مع التحقيقات المتعلقة بنقل الأسلحة والمواد ذات الصلة ومع إنفاذ الجزاءات، وتقاطع بعض البلدان، ومنها بعض البلدان المجاورة، المناسبات التي يستضيفها المجلس العسكري الحاكم. وانتقدت عدة دول بخطط المجلس العسكري الحاكم لإجراء ما يسمى بالانتخابات ووصفتها بأنها خدعة. وقال إن أفضل طريقة لإخضاع المجلس العسكري الحاكم للمساءلة هي أن تقوم الدول الأعضاء التي تؤمن بحقوق الإنسان بتشكيل تحالف فعال وتنسيق إجراءاتها. ودعا الدول الأعضاء إلى الوقوف إلى جانب شعب ميانمار، الذي أظهر شجاعة ومثابرة في كفاحه التاريخي من أجل إعمال حقوق الإنسان وتحقيق العدالة وكفالة مستقبل أطفاله.

78 - **السيد تون** (ميانمار): قال إن المجلس العسكري الحاكم غير شرعي وإنه يشكل أكبر عقبة أمام أي حل سياسي مستدام يهدف إلى تحقيق الاستقرار في ميانمار. فقد حظر ذلك المجلس أكبر الأحزاب السياسية التي فازت بأكبر عدد من المقاعد الانتخابية، وسحق الإعلام المستقل وحرية التعبير. وما زال أيضا يحتجز العديد من القادة المدنيين المنتخبين كرهائن، بمن فيهم الرئيس السابق وين ميينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي. ولن تكون أي انتخابات ينظمها المجلس العسكري الحاكم ويتحكم فيها انتخابات حرة ونزيهة ولا يمكن أن يُنتظَر منها أن تسوِّي الحالة الراهنة. كما أن ذلك المجلس أدار ظهره لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي اعتمدته رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتجاهل المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن 2669 (2022)، بما في ذلك المطالبة بالإنهاء الفوري للعنف بجميع أشكاله في جميع أنحاء البلد.

79 - وأضاف قائلا إن سيادة القانون في ميانمار انهارت، حيث إن المجلس العسكري الحاكم حوَّل إنفاذ القانون وسلطة الادعاء العام والمحاكم والمؤسسات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أدوات للقمع. وقد أدت الإجراءات التي اتخذها إلى عكس مسار الإصلاحات التي تحققت بشق الأنفس، وألحقت الضرر بمناخ الأعمال

والاستثمار، وسمحت للفساد بالازدهار، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وألقى بنصف سكان البلد تقريبا في براثن الفقر.

80 - وأردف بقوله إن الهجمات العسكرية العشوائية التي شُنَّت على السكان المدنيين، منذ وقوع الانقلاب، أدت إلى نزوح ما يقرب من مليوني شخص داخليا وتدمير ما يقرب من 000 82 مبنى مدني. وقد استخدم المجلس العسكري الحاكم المساعدة الإنسانية كسلاح عن طريق فرضه لقيود على منظمات المساعدة المحلية وعلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالنزاع، وبالتالي فهو قد تجاهل دعوات مجلس الأمن إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق.

81 - وأشار إلى أن ما يسيطر عليه المجلس العسكري الحاكم من الأراضي أقل مما تسيطر عليه جماعات المعارضة المسلحة ومنظمات المقاومة العرقية. ويحاول ذلك المجلس، في صراعه اليائس من أجل تأكيد سيطرته على البلد، أن يُضعِف الدعم الشعبي لحركات المقاومة عن طريق القيام بشكل منهجي بقصف السكان المدنيين بالقنابل وارتكاب المجازر ضدهم، وحرق المدن والقرى، وتنفيذ عمليات الإعدام التعسفي لنشطاء الديمقراطية واستخدام التعذيب والعنف الجنسي ضد المعتقلين. وعلى الرغم من الأدلة القوية التي تشير إلى أنه يجري ارتكاب جرائم دولية خطيرة بحق شعب ميانمار على النحو الموضح في تقرير آلية التحقيق المستقلة لميانمار، لم يخضع أي جندي للمساءلة عن الجرائم التي ارتُكِبت بتوجيه من المجلس وبعلمه.

82 - وتابع قائلا إنه يمكن تفهم الأسباب التي تجعل لاجئي الروهينغيا، الذين عاشوا ظروفا بائسة على مدى سنوات، يحجمون عن العودة إلى ميانمار. فالجيش الذي ارتكب فظائع ضدهم يرتكب حاليا نفس الأعمال الوحشية ضد عامة السكان. ولن تتسنى العودة الآمنة للروهينغيا وإعادة إدماجهم إلا بعد استعادة الديمقراطية وسيادة القانون وإخضاع الجيش لرقابة ديمقراطية.

83 - ومضى يقول إن تهيئة مستقبل مستدام لجميع أفراد شعب ميانمار، بمن فيهم الروهينغيا، تتطلب وضع حد لمحاولة المجلس العسكري غير الشرعي أن يحكم البلد. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير حاسمة طال انتظارها وأن يضع حدا لإفلات ذلك المجلس من العقاب. وينبغي أن تشمل هذه التدابير اعتماد مجلس الأمن لقرار متابعة للقرار 2669 (2022) يكون قابلا للإنفاذ، وإحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية لتكميل الإجراءات في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار) *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (The Gambia v. Myanmar)* المنظورة حاليا أمام محكمة العدل الدولية. وسيكون من المفيد أيضا أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات لوقف تدفق الأسلحة ووقود الطائرات إلى الجيش في ميانمار، لأنه يستخدمها لقتل المدنيين، وليس للدفاع عن البلد. ويحث وفد بلده أيضا فرادى الدول الأعضاء على أن تفرض جزاءات منسقة تستهدف المصادر الرئيسية لإيرادات المجلس العسكري الحاكم.

84 - واستطرد بقوله إن مستقبل ميانمار واستقرارها يتوقفان على إنشاء اتحاد فيدرالي ديمقراطي تكون فيه المؤسسات المعنية بسيادة القانون فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، وتُحترَم فيه حقوق الإنسان، ويكون له جيش محترف تم إصلاحه وأصبح خاضعا لرقابة مدنية ديمقراطية. وقد حددت حكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة العرقية وقوات الدفاع الشعبية في ميثاق ترتيبات مفصلة لإقامة ديمقراطية فيدرالية، وهي على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء من أجل إحلال السلام والديمقراطية في ميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت عدة قوى ثورية مؤخرا بيانا مشتركا أعربت فيه عن التزامها بدعم الحوكمة الديمقراطية والتمثيلية، وإبعاد الجيش عن السياسة، وتحقيق العدالة الانتقالية والمساءلة، والشراكة مع المجتمع الدولي لإعادة بناء البلد.

85 - واسترسل قائلا إن التوصل إلى حل مستدام للأزمة سيصب في مصلحة الجميع بالنظر إلى الآثار الإقليمية الخطيرة المترتبة على الانقلاب العسكري غير القانوني. ويدعو وفد بلده الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وجميع الدول الأعضاء إلى مواءمة إجراءاتها بشأن ميانمار مع التطلعات الديمقراطية لشعبها. ويهتم وفد بلده في هذا الصدد بالاستماع إلى آراء أعضاء فريق المناقشة بشأن الخطوات التالية الفورية التي ينبغي أن تتخذها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، لإنهاء الدكتاتورية العسكرية وفظائعها وإعادة إرساء الديمقراطية في ميانمار.

86 - **السيد شينداوونغسي** (تايلند): قال إن بلده له مصلحة حيوية في أن تنعم ميانمار بالسلام والاستقرار، بوصفه جارا لها وبوصفه دولة عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتشعر تايلند بقلق إزاء استمرار استخدام القوة والعنف ضد المدنيين في ميانمار وتدعو جميع الأطراف إلى إنهاء العنف فورا. ويمثل الحوار والمشاركة بين جميع الأطراف في ميانمار المفتاح الذي سيفتح الباب أمام حلول قابلة للتطبيق. وتقف

تايلند على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار وعملية إرساء الديمقراطية في ميانمار.

87 - وقال إن الحكومة المنتخبة مؤخرا في تايلند ستتبع نهجا استباقيا وبنّاء إزاء قضية ميانمار وستعمل عن كثب مع ميانمار وجيرانها ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتدعم تايلند تماما الدور الذي تؤديه رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لا سيما في تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس، وتأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل لتلك الجهود.

88 - وأضاف قائلا إن تايلند ستواصل أيضا العمل مع ميانمار المجاورة لها على مواجهة التحديات المشتركة التي يشكلها الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتلوث الضبابي العابر للحدود. وهي أيضا ستعمل مع جميع الأطراف لضمان إيصال المساعدة الإنسانية في وقتها ودون عوائق إلى جميع المحتاجين دون تمييز. وقدمت تايلند، منذ أوائل عام 2021، ما يقرب من 7 ملايين دولار في صورة مساعدات إنسانية لشعب ميانمار من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك تبرع قُدِّم مؤخرا من أجل دعم البرامج الإنسانية الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتلقى أيضا النازحون الفارون من العنف في ميانمار العون في شكل أعمال تعاطف أخرى لا حصر لها، قام بالكثير منها أناس عاديون في منطقة الحدود.

89 - وأردف بقوله إن حكومة بلده تثني على بنغلاديش لاستضافتها أكثر من 1,1 مليون نازح من ولاية راخين وتواصل دعوة المجتمع الدولي إلى التشارك في تحمل هذا العبء. ومما يبعث على القلق العميق تدهور الأوضاع في مخيمات الروهينغيا في بنغلاديش، ولا سيما التناقص في ميزانية الحصص الغذائية. وقد تبرعت تايلند مؤخرا بمبلغ 500 28 دولار لبرنامج الأغذية العالمي للمساعدة في سد الفجوة التمويلية وهي تحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. ويحث وفد بلده أيضا الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى على أن تدرج المساعدة المقدمة إلى الروهينغيا فيما ستعلنه في المنتدى العالمي المقبل للاجئين من تعهدات بالتبرع والتزامات.

90 - **السيدة كابوا** (جزر مارشال): قالت إن الحالة في ميانمار تظهر العلاقة بين هشاشة الدولة وحقوق الإنسان. فقد ازداد تفشي انتهاكات حقوق الإنسان والخروج على القانون في ظل المجلس العسكري الحاكم، مع إرغام المدافعين عن حقوق الإنسان على النزوح إلى المنفى وفي غياب أي تدابير دولية للمساءلة. وتشعر حكومة بلدها بالقلق بصفة خاصة إزاء الانتهاكات الممنهجة لحقوق مسلمي الروهينغيا والأوضاع الآخذة في التدهور في مخيمات اللاجئين، الأمر الذي يجبر الروهينغيا على الاختيار ما بين المعاناة من سوء التغذية والمعاناة من الاضطهاد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبدي الإرادة السياسية وأن يعالج الحالة من خلال المشاركة الإقليمية.

91 - **السيدة كارلي** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن وفدها يشعر بالجزع إزاء تصاعد العنف ووحشية الهجمات العشوائية التي تشنها القوات العسكرية ضد السكان المدنيين في ميانمار، مثل الغارة الجوية الأخيرة التي شُنَّت على مخيم للمشردين داخليا في ولاية كاشين. ولا يعترف الاتحاد الأوروبي بالمجلس العسكري الحاكم ويدين بشدة انتهاكاته الصارخة وتجاوزاته وتجاهله لحقوق الإنسان. وهو يدعو الجيش، وفقا لقرار مجلس الأمن 2669 (2022)، إلى أن يقوم فورا بإنهاء العنف بجميع أشكاله والإفراج عن السجناء السياسيين والسجناء المحتجزين احتجازا تعسفيا، وأن يعيد إرساء الديمقراطية وسيادة القانون، وأن يكفل العدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

92 - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة استغلال جيش ميانمار لعمليات الإغاثة التي أعقبت الدمار الذي ألحقه إعصار موكا بولاية راخين وبأماكن أخرى في البلد. وينبغي أن يسمح الجيش بإيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. ويعترف الاتحاد الأوروبي بما تبديه بنغلاديش من كرم في استضافة لاجئي الروهينغيا. ويمكن لبنغلاديش أن تواصل التعويل على الاتحاد الأوروبي في الحصول على دعمه طالما ظل الحل الدائم بعيد المنال والوضعُ غير موات لعودة هؤلاء إلى وطنهم بشكل طوعي ومستدام وفي ظروف يحفظ فيها أمنهم وتصان كرامتهم.

93 - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بمشاركة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ويؤيد توافق الآراء ذي النقاط الخمس. ويتطلع وفدها إلى تعيين مبعوث خاص جديد معني بميانمار ويشجع الأمم المتحدة على أن تعمل على نحو أكثر استراتيجية بالتنسيق مع الأطراف الإقليمية الفاعلة وجميع أصحاب المصلحة.

94 - ومضت تقول إن وفدها سيرحب بالاستماع إلى آراء الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بشأن الأثر الذي يحتمل أن يترتب على فرض حظر عالمي على توريد الأسلحة لجيش ميانمار على النزاع وحالة حقوق الإنسان في ميانمار. ويهتم وفدها أيضا بمعرفة الكيفية التي يسهم بها المجتمع المدني فيما تقوم به آلية التحقيق المستقلة لميانمار من عمل لتوثيق الهيكل القيادي لجيش

ميانمار وكيفية تحضيره لجرائمه وتنفيذه لها. وأخيرا، فإن وفدها سيرحب بتلقي معلومات مستكملة من المقرر الخاص بشأن أي تقدم تحرزه الأمم المتحدة باتجاه التوسع في إيصال المساعدات الإنسانية في ميانمار.

95 - **السيد غايسلر** (ألمانيا): قال إن جيش ميانمار يتحمل المسؤولية الكاملة عن عمليات القتل الجماعي والإعدام والتعذيب والعنف الجنسي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان في البلد. وتدعو ألمانيا الجيش إلى وقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان فورا والإفراج عن جميع السجناء السياسيين دون شروط. وهي تثني على جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والصحفيين وغيرهم لتحملهم مخاطر شخصية كبيرة في سبيل التخفيف من المعاناة وتوثيق الفظائع في ميانمار.

96 - وأضاف قائلا إن ألمانيا تعترف بما تبديه بنغلاديش من كرم في استضافة اللاجئين الروهينغيا المسلمين، وإنها لا تزال تدعم عودتهم بشكل طوعي ومستدام وفي ظروف تحفظ أمنهم وتصون كرامتهم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وهي ما زالت تدعم العمل الهام الذي تقوم به آلية التحقيق المستقلة لميانمار وستتدخل في الإجراءات في قضية *غامبيا ضد ميانمار* المنظورة أمام محكمة العدل الدولية.

97 - وأردف بقوله إن وفد بلده سيرحب بالاستماع إلى آراء رئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة لدعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس، الذي تعتبره ألمانيا أساسا للتوصل إلى حل قائم على الحوار في ميانمار. وسيكون من المفيد أيضا معرفة أفضل الوسائل التي تتيح ممارسة المزيد من الضغط الدولي على المجلس العسكري الحاكم. كما أن رأي المقرر الخاص بشأن السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يسلكها للإسهام على أفضل وجه في إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار سيكون موضع تقدير.

98 - **السيدة بوليلا** (أستراليا): قالت إن حكومة بلدها ما فتئت تدين أعمال النظام العسكري في ميانمار، بما في ذلك الهجوم الأخير الذي شنه على المدنيين في ولاية كاشين. وتحث حكومة بلدها الجيش على إنهاء العنف ضد المدنيين، والانخراط في حوار، وإطلاق سراح السجناء المحتجزين ظلما، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عوائق. وتؤيد أستراليا رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقوة في إمساكها بزمام القيادة في التصدي للأزمة، وتحث النظام العسكري على أن ينفذ بشكل كامل الالتزامات الواقعة عليه بموجب توافق الآراء ذي النقاط الخمس. وما زالت حكومة بلدها تدعو الدول الأعضاء إلى وقف توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى ميانمار وبيعها لها ونقلها إليها وتؤيد بقوة الدعوات المتعلقة بفرض حظر عالمي على توريد الأسلحة. وسيكون وفد بلدها ممتنا لو استمع إلى آراء جميع أعضاء فريق المناقشة فيما يتعلق بما ينبغي أن يفعله المجتمع الدولي لدعم شعب ميانمار.

99 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن مسلمي الروهينغيا ما زالوا يواجهون تحديات شديدة من الناحية الأمنية والإنسانية ومن ناحية حقوق الإنسان نتيجة لعقود من التمييز الشديد. وبما أنهم محرومون من الجنسية ووثائق الأحوال المدنية، فهم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الغذاء والدواء والخدمات الأساسية الأخرى. وتحتاج المجتمعات المحلية المتضررة من إعصار موكا، ولا سيما المجتمعات المحلية للروهينغيا في ولاية راخين، إلى مساعدة عاجلة.

100 - وقالت إن إيران تعترف بما تبديه بنغلاديش من كرم مستمر تجاه اللاجئين الروهينغيا وبما تؤديه رابطة أمم جنوب شرق آسيا من دور بناء في تيسير البحث عن حل سلمي يتماشى مع توافق الآراء ذي النقاط الخمس. وتحث إيران بقوة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وغيرها من الجهات الشريكة، مثل منظمة التعاون الإسلامي، على زيادة تعاونها من أجل التخفيف من المحنة التي يعيشها مسلمو الروهينغيا. ويجب أن تشتمل التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة التي أدت إلى التشريد القسري للروهينغيا على ضمانات للمواطنة، وعلى القضاء على التمييز الممنهج الذي يُمارس ضدهم، وعلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين.

101 - وأضافت قائلة إن إيران ملتزمة بشدة بأن تدعم سيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها. غير أنه يتعين على ميانمار أن تفي بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي تجاه النازحين داخليا واللاجئين، وخصوصا مسلمي الروهينغيا، وأن تكفل تهيئة الظروف المواتية في ميانمار لعودتهم بشكل طوعي ومستدام وفي ظروف تحفظ أمنهم وتصون كرامتهم.

102 - وسيرحب وفد بلدها بالاستماع إلى آراء أعضاء فريق المناقشة الثلاثة بشأن مدى كفاية الدعم الدولي لتخفيف محنة اللاجئين المسلمين الروهينغيا الذين تستضيفهم بنغلاديش حاليا.

103 - **السيد** يونغ يي **كيم** (جمهورية كوريا): قال إن حكومة بلده تدين بشدة استمرار العنف في ميانمار وتدعو القوات المسلحة لميانمار وجميع الأطراف الأخرى إلى تهدئة الحالة ووقف شن الهجمات على

المدنيين. كما تدعو إلى الإفراج عن أولئك الذين اعتقلوا تعسفا. وتؤيد حكومة بلده الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لإيجاد حل للوضع في ميانمار بطريقة سلمية وبناءة وتدعو إلى التنفيذ الكامل لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط.

104 - وأردف قائلا إن حكومة بلده تدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين في ميانمار، بمن فيهم الروهينغيا، وتشكر بنغلاديش والبلدان الأخرى على استضافة لاجئي الروهينغيا. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للحالة وتقديم المساعدة الإنسانية لشعب ميانمار واللاجئين.

105 - **السيد كاشاييف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد الموقف المبدئي لحكومة بلده والمتمثل في أن اتخاذ قرارات انتقائية ومسيسة وأحادية الجانب بشأن حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان لا يتماشى مع مبدأ دعم الحوار غير المسيس والقائم على الاحترام المتبادل والمساواة بشأن التعاون الدولي الرامي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أو مع مبدأ تعزيز العلاقات الودية بين الدول.

106 - وأردف قائلا إن الكثير من المعلومات التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش أبعد ما تكون عن الحقائق المؤكدة. ولم يكن معدو التقارير موجودين في الميدان وليس بإمكانهم أن يشهدوا شخصيا على صحة المعلومات الواردة. وقد أدى الطابع الأحادي الجانب للتقارير إلى إغفال حقيقة مفادها أن الهجمات والأعمال الإرهابية التي تقوم بها الجماعات المسلحة أسفرت عن مقتل أكثر من 600 6 مدني وإصابة عدد أكبر بكثير. ولا يمكن في غياب الأدلة اعتبار الاتهامات التي تشير إلى ارتكاب سلطات ميانمار جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ذات مصداقية. ومن شأن المزيد من الموضوعية وأخذ جميع وجهات النظر في الاعتبار أن يساعدا في تحقيق الاستقرار والسلام في ميانمار. وأعرب في هذا الصدد عن خيبة أمل وفد بلده لأن التقارير لا تتضمن تقييما سليما لاستعداد سلطات ميانمار للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

107 - **السيدة موسى** (المملكة العربية السعودية): قالت إن حكومة بلدها تشعر بانزعاج بالغ إزاء محنة الروهينغيا، التي تزداد سوءا مع مرور الأيام. وتثني المملكة العربية السعودية على بنغلاديش لاستضافتها لاجئي الروهينغيا وتدعم جهودها في هذا الصدد. وقالت إن وفد بلدها يود معرفة آراء الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالسبل التي يمكن بها أن يدعم المجتمع الدولي عمل المبعوث الخاص المقبل المعني بميانمار للتخفيف من معاناة الروهينغيا، ومعالجة الأسباب الجذرية لنزوحهم وضمان عودتهم إلى وطنهم بصورة كريمة وآمنة ومستدامة.

108 - **السيد أوهري** (ليختنشتاين): قال إن وفد بلده يود معرفة ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن للمساعدة في منع المزيد من الغارات الجوية ضد المدنيين، التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني. ويود وفد بلده أيضا الحصول على معلومات عن التقدم المحرز في وضع حد للإفلات من العقاب في ميانمار عقب قبول حكومة الوحدة الوطنية لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية قبل أكثر من عامين. وأعرب عن رغبة وفد بلده أيضا في معرفة آراء المشاركين في حلقة النقاش فيما يتعلق بما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء لمساعدة نحو 000 120 شخص في ميانمار يجبرون على المشاركة في عمليات احتيال عبر الإنترنت، على نحو ما أفادت به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويلاحظ وفد بلده الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لمد الجسور بين جميع الإثنيات، ويود معرفة كيف يمكن أن تساعد عملية دستورية على إنشاء نظام اتحادي أقوى.

109 - **السيد راي** (كندا): قال إن حكومة بلده تؤيد دعوة المقرر الخاص الدول الأعضاء إلى وقف بيع ونقل الأسلحة ووقود الطائرات إلى ميانمار. وقد قامت كندا بذلك بالفعل، وستواصل توسيع نطاق استخدام هذه الجزاءات ضد ميانمار وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تفعل ذلك أيضا. وكندا ملتزمة بضمان مساءلة النظام في ميانمار عن انتهاكاته لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكاته ضد شعب الروهينغيا، وستتدخل في قضية *غامبيا ضد ميانمار* المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية.

110 - وأردف قائلا إن كندا تؤيد قرار مجلس الأمن 2669 (2022) وتدعو إلى تنفيذه الكامل. ويؤيد وفد بلده دعوة المقرر الخاص إلى اتخاذ إجراءات مستمرة من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويدعو إلى وضع حد للعنف، والإفراج عن جميع السجناء المحتجزين تعسفا، وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق، فضلا عن اتخاذ خطوات لتهيئة الظروف التي تسمح بعودة الروهينغيا الآمنة إلى ميانمار.

111 - ومضى يقول إن كندا تؤيد تعيين مبعوث خاص معني بميانمار ووضع استراتيجية لحرمان النظام في ميانمار من الوقود والمال والأسلحة وتجريده من الشرعية. وقد قامت الأمم المتحدة، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء ميانمار

والمنطقة، بعمل فائق تمثل في التوثيق الدقيق لقسوة النظام والحالة الإنسانية الكارثية في ميانمار.

112 - وقال إن وفد بلده يود معرفة آراء المقرر الخاص بشأن الخطوات التي يلزم اتخاذها لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2669 (2022).

113 - **السيد فان تونن** (مملكة هولندا): قال إن حكومة بلده تشعر بانزعاج شديد إزاء الروايات التي تفيد بتصاعد النزاع المسلح والقصف الجوي من جانب الجيش للمدنيين في ميانمار، ولم تكن الغارة الجوية الأخيرة على مخيم للنازحين داخليا في ولاية كاشين سوى مثال واحد على هذا القصف. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل إيلاء الاهتمام للأزمة. ويتطلع وفد بلده إلى استئناف الحوار مع الجهات صاحبة المصلحة من خلال مبعوث خاص جديد معني بميانمار يتولى إجراء هذا الحوار. ويرغب وفد بلده في معرفة آراء المقرر الخاص فيما يتعلق بما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لدعم شعب ميانمار، سواء من خلال الأمم المتحدة أو غيرها.

114 - **السيد كامينيك** (تشيكيا): قال إن حكومة بلده تؤيد العمل الشاق الذي يقوم به النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والشباب في ميانمار الذين يواجهون خطر السجن بسبب مشاركتهم في الحراك المؤيد للديمقراطية هناك. ويواصل المجلس العسكري الحاكم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق شعب ميانمار. وتدعو حكومة بلده المجلس العسكري الحاكم إلى القيام فورا بوضع حد للهجمات على المدنيين، ووقف استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، واستعادة المؤسسات الديمقراطية، والانخراط في حوار سلمي مع جميع الجهات صاحبة المصلحة. وتؤيد تشيكيا تأييدا تاما دعوة المقرر الخاص إلى فرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى ميانمار. وقال إن وفد بلده يود الحصول على مزيد من المعلومات عن التحديات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي التي يسيطر عليها المجلس العسكري الحاكم والتحديات الرئيسية المماثلة في الأراضي التي تسيطر عليها قوات المعارضة.

115 - **السيدة توشي** (لكسمبرغ): قالت إن التقارير تبين بوضوح أن الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان الناجمتين عن الانقلاب العسكري الذي وقع في ميانمار عام 2021 لا تزدادان إلا سوءا. ويلاحظ وفد بلدها بقلق أن المعاناة قد تفاقمت بسبب إعصار موكا وجهود المجلس العسكري لإعاقة وصول المساعدات الإنسانية في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. ويشيد وفد بلدها بشعب ميانمار لشجاعته وقدرته على الصمود في الدفاع عن حقوق الإنسان الواجبة له والسعي إلى إيجاد حل للأزمة الراهنة. وبالنظر إلى استمرار حالة الطوارئ وعدم احتمال مشاركة السلطات في ميانمار في انتخابات شفافة ومنصفة، يود وفد بلدها أن يعرف ما هي التدابير المحددة التي يمكن اتخاذها لضمان تقديم مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ميانمار إلى العدالة.

116 - **السيدة مونيكا** (بنغلاديش): قالت إن حكومة بلدها تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة في ميانمار، وازدياد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، واستمرار استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، وتردي الحالة الإنسانية، ومحدودية السماح بوصول المنظمات الإنسانية. وقد حال منع إمكانية الوصول دون تنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية بين ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي يشكل تنفيذها أهمية قصوى لتهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين. وعلى الرغم من التحسن التدريجي في حرية التنقل في ولاية راخين، لم تعالج حتى الآن الأسباب الجذرية الكامنة وراء ذلك المنع، بما في ذلك الأحكام القانونية التمييزية التي تستهدف الروهينغيا.

117 - وأضافت تقول إن حكومة بلدها ممتنة لالتزام الأمين العام بمعالجة الحالة في ميانمار وتتطلع إلى تعيينه مبعوثا خاصا جديدا معنيا بميانمار. ويرغب وفد بلدها في معرفة المزيد عن خطط الأمين العام لتعزيز التواصل من خلال مكتب المبعوث الخاص وفريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار في ضوء الحالة السياسية القائمة في الميدان. ويود أيضا الحصول على مزيد من المعلومات عن الدور المحتمل للأمم المتحدة في قيادة الجهات الفاعلة الرئيسية في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام في ميانمار، ولا سيما في ولاية راخين، في إطار استجابة متكاملة، وكيف يمكن أن يسهم ذلك في تهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين.

118 - وقالت إن بنغلاديش تؤيد تأييدا تاما آلية التحقيق المستقلة لميانمار وتثني على جهودها الرامية إلى الوفاء بولايتها عن طريق التغلب على التحديات العملية من خلال الابتكار والتركيز الاستراتيجي. وتدعو بنغلاديش ميانمار إلى ضمان وصول الآلية إلى إقليمها، بما في ذلك ولاية راخين. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الخطوات المحددة التي يمكن أن تتخذها الدول

الأعضاء للمساعدة في معالجة مسألة عدم إمكانية الوصول إلى الشهود المتعاونين مع الآلية وغيرها من آليات المساءلة وأمنهم وحمايتهم.

119 - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يشكك في مصداقية تقرير المقرر الخاص بالنظر إلى المعلومات الكاذبة والملفقة التي يتضمنها. فقد أشار المقرر الخاص على وجه الخصوص إلى مشروع تجريبي لم ينفذ بعد لإعادة مسلمي الروهينغيا إلى الوطن واعتبره إعادة قسرية إلى الوطن. كما كرر مزاعم لا أساس لها بأن السلطات في بنغلاديش قد أجبرت الروهينغيا على المشاركة في المشروع. ويثير إدراج مثل هذه المعلومات التي لم يتم التحقق منها في التقرير الشك في التزام بلدها الطويل الأمد والمعترف به على نطاق واسع بإيواء الروهينغيا، وهو ما يواصل القيام به على الرغم مما يعانيه من إحباطات. وترفض حكومة بلدها ادعاءات المقرر الخاص رفضا قاطعا.

120 - وأعقبت ذلك بقولها إن حكومة بلدها ملتزمة التزاما كاملا بمبدأ عدم الإعادة القسرية ولا تستخدم تدابير الإعادة القسرية إلى الوطن، بالنظر إلى استمرار نزوح الروهينغيا من ميانمار وعدم إحراز تقدم هناك. وتقوم السلطات في إطار المشروع التجريبي الحالي بتيسير الحوار وتبادل المعلومات بين سلطات ميانمار ولاجئي الروهينغيا لتمكين اللاجئين من اتخاذ قرار مستنير بشأن الإعادة إلى الوطن. وتجري هذه العملية على مرأى ومسمع من الجمهور وفي إطار من التعاون الوثيق مع طائفة الروهينغيا. وتعمل بنغلاديش أيضا مع شركائها، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لضمان حماية اللاجئين ورفاههم عند عودتهم.

121 - **السيد خيرونسياه** (إندونيسيا): قال إن توافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا يعكس أهمية العمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في ميانمار لإيجاد حل سياسي للأزمة الراهنة. ويكتسي التنفيذ المستمر لتوافق الآراء هذا أهمية بالغة لبناء الثقة بين الجهات صاحبة المصلحة، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بأمان، وإنهاء العنف، وإقامة حوار وطني شامل. وتحقيقا لهذه الغاية، سيساعد الرؤساء الحاليون والسابقون والقادمون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المبعوث الخاص المعني بهذا الأمر في الرابطة. ويدعو وفد بلده المجتمع الدولي إلى دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنفيذ توافق الآراء الذي توصلت إليه. وتوافق الآراء بالغ الأهمية لمساعدة شعب ميانمار على إيجاد حل سلمي ودائم من خلال الحوار، الذي من شأنه أن يهيئ، بدوره، الظروف المواتية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنع حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وسيجري أيضا التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة من خلال الحوار بشأن حقوق الإنسان الذي تجريه الرابطة. ويجب أن يتناول الحوار السياسي بشأن الحالة في ميانمار أيضا مسألة الروهينغيا. ويلزم على وجه الخصوص توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمات الدولية الأخرى لمعالجة حالة لاجئي الروهينغيا وحمايتهم من الوقوع ضحايا للجريمة المنظمة.

122 - **السيد زوميلا** (ماليزيا): قال إن حكومة بلده تدين بأشد العبارات العنف الذي يرتكب ضد المدنيين الأبرياء في ميانمار. وقد أدت الفظائع التي ارتكبت منذ انقلاب عام 2021 في ذلك البلد إلى تفاقم الهجرة الجماعية والنزوح الداخلي والأزمة الإنسانية هناك. وأدت الإجراءات التي اتخذها المجلس العسكري الحاكم في ولاية راخين على وجه الخصوص إلى زيادة تسريع نزوح لاجئي الروهينغيا إلى بلدان أخرى، مما أدى إلى استنزاف الموارد المحدودة للبلدان المضيفة. ويزداد الوضع سوءا بسبب النقص الحاد في تمويل الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2023 وتخفيض الحصص الغذائية التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي للاجئين في بنغلاديش. وقد يزداد انخفاض الموارد المخصصة للاجئي الروهينغيا في ظل الأزمة الإنسانية الكارثية التي تحدث في قطاع غزة.

123 - وأضاف يقول إن المجتمع الدولي يتعين عليه بذل المزيد من الجهود لضمان المساءلة، ووضع حد للإفلات من العقاب، وتحسين الحالة في أرض الواقع، وإيجاد حل دائم ومستدام للأزمة. ونظرا لأن الحالة في ولاية راخين تؤثر على ماليزيا تأثيرا مباشرا، تواصل ماليزيا دعم الجهود الجارية لتمكين الروهينغيا من العودة إلى وطنهم بصورة آمنة وطوعية وكريمة.

124 - واسترسل قائلا إن وفد بلده يود معرفة آراء المشاركين في حلقة النقاش فيما يتعلق بالنهج الممكنة للتعجيل بإعادة توطين اللاجئين، ولا سيما الروهينغيا، في بلدان ثالثة بالنظر إلى تمادي المجلس العسكري الحاكم في تحدي القانون الدولي الذي أصبح ممكنا بسبب حالة الإفلات من العقاب التي ينعم بها المجلس، والحالة الإنسانية وحالة الهجرة اللتين ما فتئت القدرة على احتمالهما تتلاشى في ميانمار وفي البلدان المضيفة.

125 - *تولى الرئاسة السيد غرونوالد (سلوفاكيا)، نائب الرئيس.*

126 - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن حكومة بلده تحث الجيش في ميانمار بقوة على وقف العنف فورا، والإفراج عن المحتجزين، بدءا

بمستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، واستعادة النظام السياسي الديمقراطي في البلد، وتنفيذ توافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المكون من خمس نقاط. وتشكل الأزمة في ميانمار أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وستواصل اليابان العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وتؤيد اليابان الاستعراض والقرار المتعلقين بتنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأخير لقادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وستواصل تقديم أقصى قدر من الدعم للجهود التي تبذلها الرابطة. ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة.

127 - وأردف قائلا إن اليابان ستواصل أيضا تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب ميانمار بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتدعو الجيش في ميانمار إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. ويود وفد بلده في هذا الصدد معرفة الكيفية التي يمكن أن تحقق بها الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا قدرا أكبر من التآزر بين جهودهما وجهود المنظمات غير الحكومية لتيسير حل الأزمة في ميانمار.

128 - **السيدة سوان** (أيرلندا): قالت إن وفد بلدها يود معرفة درجة تمكن المشاركين في حلقة النقاش من التواصل مع الجهات صاحبة المصلحة في ميانمار، بما في ذلك المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وما إذا كان لدى المجتمع الدولي أي نفوذ يمكنه من تعزيز ذلك التواصل.

129 - وأردفت قائلة إن أيرلندا تشعر بالجزع إزاء الأدلة التي تشير إلى أن جيش ميانمار ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق شعب ميانمار. وكان آخر هذه الفظائع في سلسلة من الأعمال البشعة أعقبت الانقلاب العسكري غير القانوني هو الهجوم الشنيع الذي شن مؤخرا على مخيم للنازحين داخلياً. وتدعو حكومة بلدها الجيش إلى الوقف الفوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد المدنيين، والإفراج عن المحتجزين تعسفا، والوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. وتدين حكومة بلدها الهجمات على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتحث جيش ميانمار على وضع حد لاستراتيجيته المتمثلة في منع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إلى مخيمات النازحين داخليا، حيث تشتد الحاجة الإنسانية وتتعرض النساء والفتيات بوجه خاص للخطر. ويساور حكومة بلدها قلق بالغ إزاء الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية بصورة متزايدة وهي بصدد القيام بعملها بسبب قانون تسجيل المنظمات.

130 - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها تؤيد بشدة عمل المقرر الخاص، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، والجهود الدولية الأخرى الرامية إلى ضمان المساءلة في ميانمار، وهو ما يكتسي أهمية بالغة لإنهاء دورة العنف والإفلات من العقاب هناك. وتحث أيرلندا جيش ميانمار على التعاون مع الآلية وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم عملها. وترحب حكومة بلدها بتعاون الآلية مع جماعات المجتمع المدني والتحقيقات التي تجريها في الجرائم الجنسية والجنسانية. وترحب أيضا بالتحقيق الذي تجريه الآلية في ما يتعرض له الروهينغيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على العسكريين لوقف جميع أعمال العنف ضد شعب ميانمار وتنفيذ توافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المكون من خمس نقاط على سبيل الاستعجال.

131 - **السيدة كولسو** (آيسلندا): قالت إن الأدلة تتزايد على حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في ميانمار. وتدين حكومة بلدها الأساليب الوحشية المتزايدة التي يتبعها المجلس العسكري الحاكم، بما في ذلك ما يرتكب على نطاق واسع من أعمال العنف الجنسي والجنساني، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، وتدمير البنى التحتية المدنية. وقد تشكل بعض تلك الانتهاكات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

132 - وأردفت قائلة إن آيسلندا تؤيد بشدة ولايتي المقرر الخاص وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، اللذين يتسم عملهما بأهمية بالغة لضمان العدالة والمساءلة لشعب ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا والأقليات الأخرى. وتدعو حكومة بلدها المجلس العسكري الحاكم إلى القيام فورا بوضع حد للعنف وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى ميانمار بشكل كامل ودون عوائق. وتدعو أيضا إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، والعودة إلى مسار الديمقراطية، وتنفيذ توافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المكون من خمس نقاط.

133 - **السيد فرومان** (فرنسا): قال إن حكومة بلده تدعو السلطات في ميانمار إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمكلفين بولايات، بطرق من بينها تمكينهم من الوصول إلى جميع أنحاء البلد دون عوائق. وتدين حكومة بلده حملة القمع الوحشية التي تشنها قوات الأمن ضد السكان المدنيين بسبب تعبيرهم السلمي عن إرادتهم الديمقراطية، وتدعو إلى إجراء تحقيق مستقل بشأن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان هناك. وتكرر فرنسا دعواتها إلى الوقف الفوري للعنف ضد السكان

المدنيين والانتهاكات ضد الأقليات، بما في ذلك الروهينغيا. وتدعو أيضا إلى الإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين تعسفا واحترام إرادة شعب ميانمار التي تم التعبير عنها خلال الانتخابات العامة التي أجريت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وعلاوة على ذلك، تدعو فرنسا النظام العسكري إلى احترام القانون الدولي الإنساني من خلال إتاحة الوصول الكامل والآمن وغير المقيد للوكالات التي تقدم المعونة الإنسانية. فالقيود التي يفرضها المجلس العسكري الحاكم على هذه الوكالات غير مقبولة. ويرحب وفد بلده في هذا الصدد بمعرفة آراء المشاركين في حلقة النقاش فيما يتعلق بالنفوذ الذي يمكن أن يمارسه المجتمع الدولي لتحسين إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في ميانمار.

134 - **السيدة لوندي** (المملكة المتحدة): قالت إن العالم ما زال مصدوما إزاء تصاعد الأعمال الوحشية التي يرتكبها جيش ميانمار، وهو ما برهنت عليه الغارة الجوية التي شنت مؤخرا على مخيم للنازحين داخليا في ولاية كاشين. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لقتل المدنيين الأبرياء.

135 - وأردفت قائلة إن أبناء شعب الروهينغيا من بين السكان العديمي الجنسية الأكثر ضعفا في العالم. والحل الطويل الأجل لوضعهم هو عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة إلى ولاية راخين، بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. بيد أنه لا يمكن أن يُضطر الناس للعودة إلى الوطن قسرا.

136 - وتشكل المساءلة والعدالة في ما يتعلق بالفظائع المرتكبة شرطا مسبقا لإنهاء دورة العنف والإفلات من العقاب في ميانمار. وتؤدي آلية التحقيق المستقلة لميانمار دورا حيويا في هذا الصدد. وقد قدمت المملكة المتحدة، من جانبها، التمويل للآلية وأنشأت برنامج شهود ميانمار لتسجيل الأدلة على الجرائم المرتكبة أثناء النزاع.

137 - وقالت إن وفد بلدها يرحب بآراء جميع المشاركين في حلقة النقاش فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان الوصول إلى النازحين في ميانمار وحمايتهم.

138 - **السيد أرمبروستر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومة بلده تدين بشدة استخدام العنف من جانب الجيش ضد شعب ميانمار، بما في ذلك استخدامه ضد المتظاهرين السلميين والصحفيين وأعضاء المجتمع المدني والمدنيين. وبالإضافة إلى تأييد قرار مجلس الأمن 2669 (2022)، فرضت حكومة بلده جزاءات على وزارة الدفاع في ميانمار واثنين من أكبر المصارف المملوكة للدولة في البلد، للحد من وصول النظام العسكري إلى العملات الأجنبية، التي يستخدمها لشراء الأسلحة. وتحث حكومة بلده الدول الأعضاء على سحب استثماراتها من المؤسسات التابعة للجيش في ميانمار، وتشديد القيود المفروضة على الصادرات الحساسة، ووقف عمليات بيع الأسلحة ووقود الطائرات النفاثة وغيرها من المواد للنظام. كما تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين ظلما وتحث جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن شن هجمات خارج نطاق القضاء.

139 - وأردف قائلا إن حكومة بلده تدعو النظام في ميانمار إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، حتى يمكن أن تصل المساعدة المنقذة للحياة إلى السكان الضعفاء. كما تدعو إلى العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للاجئي الروهينغيا والمهاجرين والنازحين داخليا. وتحث الولايات المتحدة النظام على التعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة لإنهاء العنف والعمل من أجل إرساء ديمقراطية حقيقية وشاملة للجميع وقائمة على تعدد الأحزاب.

140 - وأعرب عن رغبة وفده في معرفة الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء لتعزيز مساءلة مدبري العنف ومرتكبيه في ميانمار ولدعم اللاجئين والنازحين داخليا من شعب الروهينغيا.

141 - **السيد توزيك** (بيلاروس): قال إن وفده بلده يتخذ موقفا مبدئيا مؤداه أن النهج الخاصة ببلدان بعينها تؤدي إلى نتائج عكسية لأنها ليست عالمية الشمول أو محايدة أو موضوعية. ويتضح من التقارير عدم حدوث تحسن كبير في الحالة في ميانمار على الرغم من القرارات المتعددة للجمعية العامة بشأن ميانمار. وينبغي أن تبحث اللجنة عن سبل لإيجاد حل للحالة في ميانمار تكون بناءة ومقبولة لجميع الأطراف وتؤدي إلى إشراكها في الحوار، لا إلى عزلها.

142 - **السيد هوباتكا** (سويسرا): قال إن التقارير تعطي صورة واضحة عن الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان الواجبة لشعب ميانمار. وتشعر حكومة بلده بالصدمة إزاء عدد الأشخاص الذين قتلوا وشردوا في البلد. وتدين استخدام الغارات الجوية ضد السكان المدنيين، بما في ذلك الغارة الجوية التي شنت مؤخرا في ولاية كاشين.

143 - وأضاف يقول إن ميانمار يجب أن تعود إلى مسار الديمقراطية وسيادة القانون من أجل تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والآمنة للروهينغيا إلى ميانمار. ويلزم إجراء تحقيق موثوق وشفاف ومستقل ونزيه في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي، بما في ذلك

الانتهاكات المرتكبة ضد الروهينغيا. ويجب تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة.

144 - واسترسل قائلا إن سويسرا تدعو إلى وضع حد لجميع أعمال العنف فورا. كما تدعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى احترام القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية وكفالة حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان. وتدعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2669 (2022) دون تأخير. كما تؤيد تعيين مبعوث خاص معني بميانمار على وجه السرعة - وهو منصب لا غنى عنه من أجل عملية الوساطة في ذلك البلد. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة كيف يمكن أن يكفل المجتمع الدولي التنفيذ الكامل للقرار المذكور أعلاه.

145 - **السيدة تشن** جياوين (الصين): قالت إن حكومة بلدها ظلت موضوعية ومحايدة منذ تغير الحالة السياسية في ميانمار وتعمل مع جميع الأطراف في إطار الجهود الرامية إلى إجراء محادثات سلام. وتؤيد الصين أيضا الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل التنفيذ المنظم لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط. وينبغي أن تحترم الأمم المتحدة الدور القيادي للرابطة وأن تؤدي دورا إيجابيا وبناء في تحسين الحالة في ميانمار. وينبغي معالجة مسألة إعادة النازحين الذين لجأوا إلى بنغلاديش إلى الوطن من خلال الحوار وإجراء مشاورات بين ميانمار وبنغلاديش. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد.

146 - وأردفت قائلة إن الصين تعارض انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. بيد أنها تعارض أيضا استخدام مسائل حقوق الإنسان ذريعةً لممارسة الضغط على البلدان الأخرى. ويجب أن تراعي الجهود الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب سيادة البلد المعني على الشؤون القضائية مراعاة تامة. ولذلك تعارض الصين آلية التحقيق المستقلة لميانمار، التي أنشئت دون تشاور كامل مع ميانمار أو تأييد منها. وينبغي أن تعالج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

147 - **السيدة سوريك** (المراقبة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية): قالت إن منظمتها تدعم بشكل كامل الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة التي أسفر عنها الانقلاب العسكري غير الدستوري الذي وقع في ميانمار في عام 2021 والتي تفاقمت بسبب محاولة المجلس العسكري حكم البلاد بالقوة. ويشيد المعهد أيضا بالجهود التي يبذلها الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة وعمله مع الأمم المتحدة بصورة بناءة والتمسك بالقيم والمبادئ الأساسية للمنظمة.

148 - وأردفت قائلة إن حالة حقوق الإنسان الواجبة لمن تبقى من أبناء شعب الروهينغيا في ميانمار تشهد تدهورا شديدا. فهم ضحايا لجرائم مرتكبة ضد الإنسانية على يد القوات العسكرية، ويواجهون قيودا متزايدة على حريتهم في التنقل فرضها مجلس إدارة الدولة غير الشرعي، مما يحد من حصولهم على ما يكفي من الغذاء والرعاية الصحية وسبل العيش والتعليم. والسيناريو المستقبلي الوحيد للروهينغيا الذي يتماشى مع قيم ومبادئ الأمم المتحدة هو عودتهم إلى ديارهم وإعادة إدماجهم في ميانمار. وقد تعهدت المؤسسات الشرعية المؤقتة بالتزامات في هذا الصدد وفقا لميثاق الديمقراطية الاتحادية. واعترفت حكومة الوحدة الوطنية بأن ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال تتطلب نهجا منسقا يشمل وزارات متعددة ومشاورات حقيقية مع طائفة الروهينغيا. وتحتاج طائفة الروهينغيا نفسها إلى الدعم من أجل إنشاء هياكل مؤسسية شاملة للجميع وتمثيلية وضمان مشاركة أبنائها في المناقشات الجارية بشأن الدستور القادم والنظام الاتحادي في ميانمار.

149 - واسترسلت قائلة إنه ينبغي عدم إجراء أي انتخابات ديمقراطية في ميانمار في المستقبل إلا عندما تكون الظروف مناسبة وبالتزامن مع الإدماج الكامل للروهينغيا والأقليات الأخرى. ولا يمكن اعتبار الانتخابات التي ينظمها المجلس العسكري الحاكم شرعية وينبغي ألا يدعمها المجتمع الدولي. ويجب تطوير القدرات في مجال الحوكمة في ولاية راخين وتهيئة طوائفها المتنوعة ليندمج في حضنها مستقبلا أفراد الروهينغيا العائدون إلى الوطن طوعا لضمان الاستقرار وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويلزم اتخاذ تدابير شاملة وطويلة الأجل لاستعادة الديمقراطية وسيادة القانون في ميانمار.

150 - **السيد الخياري** (الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ): قال إن اتخاذ قرار مجلس الأمن 2669 (2022) كان معلما هاما على طريق بناء توافق الآراء بشأن الحالة في ميانمار. والخطوة التالية للمجلس هي التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن سبل المضي قدما وتنفيذ القرار. ويتفق العديد من أعضاء المجلس بالفعل على ضرورة تحقيق استقرار الحالة، والعودة إلى مسار الديمقراطية الانتقالية، واستعادة احترام حقوق الإنسان. ويمكن أيضا أن تستفيد الدول الأعضاء من نفوذها لإنهاء العنف والسعي إلى إيجاد حل شامل للحالة في ميانمار. ويرحب الأمين العام بالنهج المبدئي الذي تتبعه رابطة أمم جنوب شرق آسيا إزاء الحالة في ميانمار استنادا إلى توافق الآراء المكون

من خمس نقاط الذي توصلت إليه الرابطة وبإعادة تأكيد الرابطة مؤخرا لتوافق الآراء بوصفه خريطة طريق لإيجاد حل مستدام للأزمة. وستواصل الأمانة العامة دعم تنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط بتقديم خبرتها في مجال الوساطة وتوفير المساعدة الإنسانية.

151 - ومضى يقول إن الأمانة العامة تحث الدول الأعضاء على معالجة النقص في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للروهينغيا والاستجابة الإنسانية للأزمة في ميانمار بالنظر إلى الصعوبات التشغيلية التي تواجهها الأمم المتحدة في الوصول إلى المحتاجين في المناطق المتضررة من النزاع وفي أعقاب إعصار موكا. كما تحث الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المجاورة، على استخدام نفوذها لدى جيش ميانمار لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين دون عوائق. وما زالت المنظمة تواجه عوائق إدارية في إيصال المساعدة، على الرغم من بعض التحسينات.

152 - وأردف قائلا إن الأمانة العامة تكفل الاتساق على نطاق المنظومة من خلال نهجها إزاء الحالة في ميانمار عن طريق التنسيق الوثيق مع جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار. ويبذل منسقوها المقيمون قصارى جهدهم للتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في ميانمار. ونطاق هذا التعاون محدود بسبب الاحتجاز التعسفي لبعض أصحاب المصلحة المهمين وخوف البعض الآخر من التعرض لأعمال انتقامية بسبب الاتصال بالأمم المتحدة. والمساءلة ووضع حد للعنف شرطان أساسيان للتوصل إلى حل سياسي شامل.

153 - وتطرق إلى النداءات الداعية إلى فرض حظر على توريد الأسلحة إلى ميانمار، فقال إن الأمين العام يدين جميع أعمال العنف ويدعو جيش ميانمار إلى إنهاء حملة العنف التي يشنها ضد المدنيين. وتؤيد الأمانة العامة تأييدا تاما تنفيذ قرار مجلس الأمن 2669 (2022) وقرار الجمعية العامة 287/75 اللذين دعت فيهما الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار.

154 - وأردف قائلا إن الأمانة العامة تواصل تضامنها مع بنغلاديش التي تمر بحالة صعبة. ومن المهم للغاية أن يستمر توفير الدعم في ضوء النقص في تمويل الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2023 والتخفيضات في حصص إعاشة اللاجئين. وتدعو الأمانة العامة الدول الأعضاء إلى تقاسم عبء استضافة لاجئي الروهينغيا.

155 - **السيد كومجيان** (الأمين العام المساعد ورئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار): قال إن توافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المكون من خمس نقاط يحظى فيما يبدو بتأييد جميع أعضاء اللجنة. والنقطة الأولى في توافق الآراء هي إنهاء العنف، ومع ذلك توضح الأدلة أن العنف يزداد سوءا في الواقع. ويكمل عمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار توافق الآراء المكون من خمس نقاط من خلال توجيه رسالة مفادها أنه يجري جمع الأدلة على الجرائم وحفظها وأن الجناة لا يمكنهم الاتكال على الإفلات من العقاب في المستقبل.

156 - وأعقب ذلك بقوله إن عمل الآلية أصبح أكثر صعوبة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الشهود. ويمكن أن تدعم الدول الأعضاء جهود الآلية الرامية إلى الحفاظ على الأدلة بإتاحة الشهود الموجودين في أراضيها لإجراء المقابلات. وأعرب عن امتنانه لبنغلاديش لما قدمته من دعم في هذا الصدد. ولا تملك الآلية سلطة منح الأفراد الحق في السفر من بلد إلى آخر، ومن ثم فهي تعتمد على مساعدة الدول في ضمان حماية الشهود الرئيسيين. وتعتمد الآلية على منظمات المجتمع المدني في الحصول على معلومات عن المجالات التي يلزم إجراء تحقيقات بشأنها وفي التعرف إلى شهود العيان والأفراد الذين لديهم معلومات مباشرة. ومن شأن الأدلة التي تجمع مباشرة من هذه المصادر أن تكون مفيدة للغاية في المحكمة.

157 - **السيد أندروز** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال إن تصويبات الدول الأعضاء لأي حالات تفتقر إلى الدقة في تقاريره هي موضع ترحيب، وأشار إلى أن الكثير من المعلومات الواردة في هذه التقارير قد جمعت بدعم من الدول الأعضاء وبجهود أشخاص شجعان في ميانمار.

158 - وأردف قائلا إن المعونة الإنسانية المقدمة إلى شعب ميانمار غير كافية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفعل أكثر من ذلك بكثير لدعم الوكالات التي تقدم المعونة، التي يمكن أن تصل إلى ملايين الأشخاص في المناطق التي يتعذر على الأمم المتحدة الوصول إليها، بيد أن هذه الوكالات لا تستطيع الوصول إلى هؤلاء الأشخاص بسبب نقص الأموال. ويمكن أن يبذل المجتمع الدولي أيضا المزيد من الجهود لدعم لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش. ولا يتوفر سوى تمويل جزئي للاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تواصل الدول الأعضاء إبقاء الأزمة في دائرة الضوء لكي يعرف شعب ميانمار أنه لم يسقط في غياهب النسيان.

159 - وتطرق إلى الحديث عن الغارات الجوية التي يشنها المجلس العسكري الحاكم على القرى، فقال إن الدول الأعضاء يمكن أن تضع حدا لإمكانية وصول المجلس العسكري إلى وقود الطائرات وأن تبذل

المزيد من الجهود أيضا لوقف تدفق الأسلحة إلى ميانمار. وقد اعتمدت بعض البلدان سياسات في هذا الصدد وشرعت في إجراء تحقيقات بشأن الكيانات الضالعة في نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى المجلس العسكري. ومع ذلك، حصل المجلس العسكري منذ قيامه بالانقلاب على ما تزيد قيمته عن بليون دولار من الأسلحة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. ويمكن أن تتخذ الدول الأعضاء أيضا تدابير لوقف تدفق الأموال إلى المجلس العسكري من أجل الحد من قدرته على شراء الأسلحة من البلدان التي ترغب في مواصلة بيع الأسلحة له. وقد اتخذت الولايات المتحدة أهم خطوة في هذا الصدد بتنفيذ جزاءات ضد مصرف ميانمار للتجارة الخارجية ومصرف ميانمار للاستثمار والتجارة. كما فرضت عدة بلدان أخرى جزاءات على فرادى الكيانات والأفراد، وفرض الاتحاد الأوروبي جزاءات على شركة ميانمار للنفط والغاز، وهي أكبر مصدر لإيرادات المجلس العسكري الحاكم.

160 - وتابع حديثه قائلا إن الدول الأعضاء يمكن أيضا أن تتجنب إصدار أي إيماءات يمكن أن يستخدمها المجلس العسكري الحاكم بغرض الدعاية المحلية للادعاء بأنه قد تم قبوله عضوا شرعيا في المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بخطط المجلس العسكري الحاكم لإجراء تعداد سكاني في عام 2024 تعقبه انتخابات، حث المقرر الخاص الدول الأعضاء على إعلان أن أي انتخابات من هذا القبيل هي مسرحية هزلية، لأنه من المستحيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الوقت الذي يجري فيه اعتقال أعضاء المعارضة أو تعذيبهم أو إعدامهم واعتبار الإبلاغ عن الحقيقة أو انتقاد المجلس العسكري عملا غير قانوني.

161 - وختم حديثه قائلا إن مجلس الأمن يمكن أن يتخذ قرارا بمنع المجلس العسكري من الحصول على الأسلحة وإحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية. غير أنه من غير المرجح أن يتخذ هذا القرار في ظل الظروف الراهنة. ولذلك، فقد حان الوقت لكي تشكل الدول الأعضاء الملتزمة بحقوق الإنسان وحقوق شعب ميانمار تحالفا ينطلق من الخطوات المتخذة بالفعل ويوفر استجابة منسقة وقوية.

رفعت الجلسة الساعة 18:50.